



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

بحث بعنوان

اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

إعداد الطالب

ماجد إسماعيل أبو حمام

إشراف الدكتور

على عبد الله شاهين

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة والتمويل

1430هـ - 2009م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَهُمْ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا
وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلَهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ
اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي
الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾

سورة الرعد الايه (17)

الإهداء

إلى من تحت قدمها تكمن الجنة، إلى أمي الحنونة.
إلى من جعل مشواري العلمي ممكناً، إلى أبي الرحيم.
إلى من ساندني وآزرني في دربي، إلى زوجتي الصابرة.
إلى من لأجلهم سرت في الدرب، إلى أبنائي وإخواني وأخواتي الأعزاء.
إلى من عملنا معاً لخدمة أبناء شعبي زملائي الأعزاء.
إليهم جميعاً أهدي جهدي المتواضع هذا راجياً الله الإطالة بأعمارهم.

شكر وتقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليتلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي،
ومشرفي

الأستاذ الدكتور علي عبد الله شاهين

الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما تواني يوماً عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراساً متلألئاً في نور العلم والعلماء،

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة النقاش الموقرين:

الأستاذ الدكتور: سالم عبداً لله حلس ، والدكتور: ماهر موسى درغام

على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعتي الغالية الجامعة الإسلامية.

وأخيراً وليس آخراً، من لا يشكر الناس لا يشكره الله لذلك أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان والتقدير، لكل من ساهم، وقدم لي المساعدة والمشورة لإتمام هذه الرسالة، وأخص بالذكر كل من:

أ.د. علي زيدان أبو زهري

رئيس جامعة الأقصى

والأستاذ عمار أكرم الطويل

فجزأهم الله عني كل خير.

والله من وراء القصد ...

الهامه

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. حيث تم التطرق إلي مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرهما الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين. وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والإلتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

Abstract

This study has tackled thoroughly the impact of applying the rules of corporate governance on the accounting statement and the quality of financial reports in the stock companies in Palestine. Therefore, the concept of corporate governance and its importance, objectives and rules have been dealt with, as well as the effect of the accounting statement and the quality of financial reports. In this study, the researcher has used the analytical descriptive method through collecting the data by preparing a questionnaire distributed to (150) members of the board of directors and executive managers in the stock market in Palestine.

The researcher has employed the statistical analysis (SPSS) and hypotheses. The study has resulted in the following findings: The application of corporate governance has contributed greatly in enhancing the role of the accounting statement and the quality of financial reports. In addition, the development of the culture of corporate governance has improved the situation of the companies towards achieving the desired objectives. The research has also emphasized the necessity of providing the required components for implementing corporate governance through establishing a professional and administrative structure based on the credibility of the board of directors and executive managers.

The research has come to the following recommendations: the necessity of deepening the concepts and rules committed by the organization of economic cooperation and development through holding training courses for following up and updating the sound rules of corporate governance. Moreover, it is necessary to set up an ad hoc committee for observing the rules and criteria of corporate governance. It is also essential for spreading the concept and culture of corporate governance among the relevant parties, along with issuing publications and instructions which reflect the commitment to the rules and principles of financial community.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
ب	آية قرآنية
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	ملخص الدراسة باللغة العربية
و	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
ز	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
	الفصل الأول: خطة الدراسة
2	1-1 المقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة
4	3-1 فرضيات الدراسة
5	4-1 أهمية الدراسة
5	5-1 أهداف الدراسة
6	6-1 متغيرات الدراسة
6	7-1 منهجية الدراسة
7	8-1 الدراسات السابقة
	الفصل الثاني الإطار لحوكمة الشركات
13	مقدمة الفصل
	المبحث الأول حوكمة المصارف (الأهداف والمحددات)
14	2-1-1. تعريف حوكمة الشركات
16	2-1-2. أهداف قواعد الحوكمة
17	2-1-3. قواعد حوكمة الشركات
25	2-1-4. أهمية قواعد حوكمة الشركات
26	2-1-5. الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات
29	2-1-6. محددات حوكمة الشركات

	المبحث الثاني الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات
31	2-2-1. الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات
	المبحث الثالث الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات
36	2-3-1 مفهوم فاعلية قواعد حوكمة الشركات
37	2-3-2 مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات
37	2-3-3 الربط بين قواعد الحوكمة والأداء المالي
38	2-3-4 خصائص الحوكمة الجيدة في الشركات
38	2-3-5 حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية
42	2-3-6 تطبيق قواعد الحوكمة في فلسطين
42	2-3-7 محاولات فلسطين لعمل آلية تطبيق قواعد الحوكمة
43	2-3-8 أهم معوقات تطبيق الحوكمة في فلسطين
44	2-3-9 دور قواعد الحوكمة في تطوير البيئة الاستثمارية في فلسطين
46	الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ضوء قواعد الحوكمة
47	3-1 مقدمة
	المبحث الأول الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد الحوكمة
48	3-1-1 مفهوم الإفصاح وطبيعته
49	3-1-2 أنواع الإفصاح
52	3-1-3 مدي تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي
53	3-1-4 أدوات إخفاء لطمس الحقائق
55	المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها
55	3-2-1 تعريف جودة المعلومات المحاسبية
56	3-2-2 العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية
57	3-2-3 خصائص جودة المعلومات المحاسبية
59	3-2-4 معايير جودة المعلومات المحاسبية
	المبحث الثالث: العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية
61	3-3-1 علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية
62	3-3-2 انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية
63	3-3-3 الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية

	الفصل الرابع الطريقة والإجراءات
66	1-4 مقدمة الفصل
66	1-1-4 أداء السوق الأوراق المالية
68	2-4 تحليل البيانات واختيار الفرضيات
69	1-2-4 منهجية الدراسة
69	2-2-4 مجتمع الدراسة
69	3-2-4 عينة الدراسة
73	4-2-4 أداة الدراسة
74	5-2-4 صدق وثبات الاستبانة
81	6-2-4 ثبات الاستبانة
85	7-2-4 المعالجات الإحصائية
	الفصل الخامس نتائج الدراسة الميدانية
87	مقدمة الفصل
87	1-5. اختبار التوزيع الطبيعي اختبار كولمجروف- سمرنوف
88	2-5. تحليل فقرات الدراسة
105	3-5. مناقشة اختبار فرضيات الدراسة
	الفصل السادس النتائج والتوصيات
111	1-6 النتائج
112	2-6 التوصيات
114	3-6 الدراسات المستقبلية
115	المراجع
122	الملاحق

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول بأسماء الشركات المدرجة في سوق المالي ومجتمع وعينة الدراسة	70
2	جدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	71
3	جدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع	72
4	جدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوي الوظيفي	72
5	جدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	74
6	جدول يوضح مقياس الإجابة على الفقرات	74
7	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	75
8	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	76
9	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث	77
10	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع	78
11	الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس	79
12	الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس	80
13	جدول معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	81
14	جدول معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	82
15	جدول معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	83
16	جدول اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	85
17	جدول يبين النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة)	88
18	جدول يوضح النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين)	91
19	جدول يبين النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث (توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين)	94
20	جدول النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن	97

	النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع(توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة)	
99	يوضح النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية)	21
102	يوضح النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة t ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور السادس (توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة)	22
104	جدول يبين تحليل جميع محاور الدراسة	23
105	جدول يبين معامل الارتباط بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	24
106	جدول يوضح معامل الارتباط بين مقومات حماية المساهمين والمستثمرين ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	25
107	جدول يوضح معامل الارتباط بين المعاملة العادلة للمساهمين في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	26
108	جدول يوضح معامل الارتباط بين مقومات دور مجلس الإدارة في ممارسة الحوكمة و الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	27
109	جدول يوضح معامل الارتباط بين مقومات الإفصاح والشفافية ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	28
110	جدول يوضح معامل الارتباط بين مقومات أصحاب المصالح ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	29

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الشكل
20	قواعد الحوكمة	1
27	الأطراف المعنية بممارسة الحوكمة	2
29	محددات تطبيق قواعد الحوكمة	3
64	علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية وانعكاسه علي قرارات المستثمرين	4

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة:

مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، فهي أزمة تقنية في المؤسسات والتشريعات، وكان من أبرزها وجود مشكلات عديدة في معاملات الموظفين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الديون بإخفائها محاسبياً. كما أظهرت الأحداث الأخيرة المتعلقة بإفلاس شركة "انرون" للطاقة وغيرها من الشركات الكبيرة حجم الأزمة التي مرت بها الشركات الأمريكية مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة على مستوى الدولة، ودفع مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار قانون عام 2002 يهدف إلى تحسين جودة حوكمة الشركات (عيسى، 2008).

لذلك أصبحت الحوكمة Governance من الموضوعات الهامة التي تطبق في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، ومما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة في الأسواق المالية ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما إزداد تعثر بعض الشركات العملاقة (قباجة وآخرون، 2008).

من هنا يمكن القول أن مصطلح الحوكمة بدأ يطبق إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وهو يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات المساهمة أولاً، وفي الدولة والاقتصاد ثانياً، لضمان نجاح الشركات المساهمة وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار الأسهم، حيث إن أسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءتها، وذلك من خلال توافر كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة ومن المعروف أن المعايير المحاسبية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فإن مستخدمي المعلومات بحاجة إلى معلومات أخرى تتعلق بالتطلعات المستقبلية ومعلومات غير مالية مثل جودة الإدارة، المهارات الابتكارية، رأس المال الذهني، رضا العميل وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في عصر المعلومات (هوارى وآخرون، 2005).

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب التطبيق في الشركات (خليل، 2003).

لذلك نحاول خلال هذه الدراسة الوقوف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومن ثم التعرف على الصعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد في السوق المالي في فلسطين بهدف الخروج بتوصيات تساهم في تعزيز هذه القواعد وتطوير ثقافة الحوكمة وتطوير البيئة القانونية والرقابية لزيادة القدرة التنافسية في السوق المالي في فلسطين.

1-2 مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق يتبين أهميه تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى على الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما مدى تأثير وجود (أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- 2) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (حماية المساهمين والمستثمرين) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- 3) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- 4) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (دور أصحاب المصالح) في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- 5) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (الإفصاح والشفافية) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

6) ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (مسئوليات مجلس الإدارة) فى ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها فى تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية؟

1-3 فرضيات الدراسة:

فى إطار هذه التساؤلات نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة ودورها فى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
2. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
3. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
4. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح فى ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
5. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.
6. توجد علاقة ارتباطيه يبين توفر مقومات تحدد مسئوليات مجالس الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

1-4 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث فى النقاط التالية:

- * تساهم هذه الدراسة فى إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين المالي ، خاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني مما يتطلب توفر الثقة والإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين و المساهمين.

* إن إبراز إيجابيات تطبيق قواعد الحوكمة التي تتعرض إليها هذه الدراسة يعمل على التقليل من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين من أداء الشركات وعلى قرارات المستثمرين وحركة التداول في السوق المالي مما تؤدي إلى جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق مما يعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركات ويدعم الثقة فيها.

5-1 أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.
- 2 - التعرف على الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.
- 3 - التعرف على الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات.
- 4 - الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة.
- 5 - الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة.
- 6 - التعرف على مدي العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية

6-1 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة

المتغير التابع

وجود أساس محكم
وفعال لحوكمة
الشركات

حماية المساهمين
والمستثمرين

المعاملة العادلة
والمساوية بين جميع
المساهمين

الإفصاح والشفافية

مسئوليات مجلس
الإدارة

دور أصحاب المصالح
في أساليب ممارسة
سلطات الإدارة

الإفصاح
المحاسبي
وجودة التقارير
المالية

1-7 منهج الدراسة:

يتم استخدام المنهج الاستقرائي: بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بالموضوع وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة، كما يتم استخدام المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال أسلوبين للبحث هما:

الأول: الدراسة النظرية المكتوبة للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب الفكرية والنظرية للموضوع.

الثاني: الدراسة التطبيقية والتي تتضمن تصميم استبانته وتوزيعها على مديري وأصحاب القرار في سوق فلسطين للأوراق المالية والشركات المدرجة في هذا السوق، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في مجال الإجابة على مشكلة الدراسة.

1-8 الدراسات السابقة:

1- دراسة (قباجة، 2008) بعنوان: "أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية":

هدفت الدراسة إلى بيان اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية من 20 شركة، أي ما نسبته 71.4% من مجتمع الدراسة البالغ 28 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام 2005 حطي نهاية عام 2006، وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحديد اثر التغير في جودة الحوكمة على الأداء المالي لها، ممثلاً في العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وسعر السهم إلى ربحيته، والقيمة السوقية إلى الدفترية، وتباين سعر السهم اليومي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة طردية بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة من جهة وبين العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وسعر السهم، والقيمة السوقية إلى الدفترية، من جهة أخرى، ووجود علاقة عكسية بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة وتباين سعر السهم اليومي.

وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية الحوكمة للشركات في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وضرورة اعتماد مؤشر للحوكمة يتم في ضوءه تقييم مستوى فاعلية الحوكمة ومستوى أدائها في فلسطين.

2- دراسة (المهاني، 2007) - حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر الفهم العميق لدور الحوكمة في عمل المؤسسات لاسيما الاستثمارية منها إلى جانب الاستفادة من بعض التجارب الناجحة في مجال الحوكمة.

وقد أكدت الدراسة على أهمية الشفافية في المعاملات المؤسسات وفي الإجراءات المحاسبية والمالية وتلافى أي عمل يؤدي إلى الفساد واستنزاف موارد الشركات وتآكل قدرتها التنافسية. كما أشارت الدراسة إلى إعادة النظر في القوانين أي (عصرنه القوانين) مما يتلاءم وينسج مع متطلبات النمو والتطور. وقد أوصت الدراسة بالإفصاح عن جميع المعاملات المالية وغير المالية.

3 - دراسة (حبوش، 2007) بعنوان: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات. " دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة".

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد الحوكمة ولتحقيق أهدافها ركزت الدراسة على عمل وخلق حافز قوي للبدء بوضع مبادئ الحوكمة في فلسطين وتطبيق قواعد حوكمة الشركات وتنظيم العلاقة بين المستثمرين وأصحاب المصالح من جهة والشركات المساهمة من جهة أخرى، والتزام الشركات بالمبادئ المتعارف عليها للحوكمة لكن بشكل متفاوت، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات مع أن التزامها بجملة المبادئ وحدة واحدة كان بشكل متوسط وهناك تفاوت في الالتزام من مبدأ لآخر، كما خلصت إلى أنه لا توجد في فلسطين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، كما خلصت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تتفوق على غيرها من الشركات المساهمة العامة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كما أنه من ضمن نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين قيام كل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي بأداء مهامه المنوطة به وبين تحسين القرارات المالية الصادرة عن الإدارة حسب قواعد حوكمة الشركات.

4- دراسة (أبو العزم، 2006) بعنوان "اثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية دراسة ميدانية على شركات القطاع العام:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على اثر تطبيق الحوكمة على دعم ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية، وما إذا كان توفر أدلة عملية لتطبيقات قواعد الحوكمة في الشركات المصرية موضوع الدراسة سوف تزيد من ثقة المجتمع المالي في جودة ومصداقية التقارير المالية، وقد إتباع المنهج الوصفي التحليلي وكان من أهم نتائج الدراسة أن لجنة المراجعة وثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة وان قواعد الحوكمة في مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلى الاستقلالية والنزاهة والخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات سوف يدعم ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية الصادرة عنها.

5 - دراسة (دهمش، 2005): الحاكمية المؤسسية في الشركات وعلاقتها بمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات.

هدفت الدراسة على توضيح العلاقة بين الحاكمية المؤسسية ومهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، وأشارت غلي أن التلاعب والاحتيال الذي يحصل في بعض الشركات يؤثر سلباً على كل من المستثمرين والموظفين والبنوك والدائنين وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا، وبورصة الأوراق المالية، وسوف يحتاج المستثمرون لوقت طويل لاستعادة الثقة في تلك الشركات. الأمر الذي يتطلب إعادة إجراء فحص جوهري للعلاقات بين المدققين وإدارة الشركات خاصة مجلس الإدارة. وأن الحل يكمن بفي تطبيق القوانين، وتحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين سواء كانوا من أفراد الحاكمية المؤسسية أو مدققي الحسابات وبالتالي هناك ضرورة ملحة في الوقت الحاضر لإعادة النظر في مفهوم الحاكمية المؤسسية من جهة والمعايير المحاسبية وسلوك وأخلاقيات الإدارة من جهة أخرى. وقد خلصت الدراسة إلى:

1. أنه لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.
2. لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.
3. لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.
4. وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحوكمة بمفهومها الحديث.

6- دراسة (فوزي، 2003) بعنوان: تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية.
هدفت الدراسة إلى تقييم القواعد والقوانين والمعايير المنظمة لحوكمة الشركات في مصر، حيث تعرضت إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميته، والضوابط التي تحكم أداء الشركات المسجلة في السوق المالي والإطار القانوني والرقابي الذي يحكم سوق الأوراق المالية، ومتطلبات التسجيل والقيود في جداول البورصة، وهيكل ملكية الأوراق المالية ثم تقييم تطور قواعد الحوكمة في مصر وفقاً لمعايير حوكمة الشركات الخمس التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة، الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة. وقد خلصت الدراسة إلى أن سوق المال في مصر قد شهد تطوراً ملحوظاً في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، مما ترتب عليه بشكل عام تحسن في التقييم الإجمالي للمعايير الخمس للحوكمة، وإن كانت درجة التحسن قد اختلفت من معيار لآخر. كما أوضحت الورقة أيضاً أنه على الرغم من تحسن الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات في مصر، إلا أن الممارسات العملية للشركات مازالت إلى حد كبير بعيدة عن التطبيق السليم للمبادئ الموضوعية.

7- دراسة (خليل، 2003) بعنوان "دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات":
هدفت الدراسة على تحليل وتقييم مدى تأثير الالتزام بتطبيق جوانب الحوكمة على طبيعة ونطاق وظيفة المحاسب الإداري ووضعه في الهيكل الوظيفي للشركة في بيئة الأعمال المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أن طبيعة وظيفة المحاسب الإداري في الوضع التقليدي (عدم الالتزام بالحوكمة) تتركز بشكل أساسي في توفير الدعم الإداري في مجال اتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات الداخلية، أما في الوضع المعاصر (الالتزام بالحوكمة) فإن النظرة تتسع لتشمل توفير المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وأوضحت أنه كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة لخدمة أهداف المستثمرين. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1- الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات ليس فقط على مستوى الكثير من الوحدات الاقتصادية بل أيضاً على مستوى الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية.

2- تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية حوكمة الشركات ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ، وتزايد دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدة الاقتصادية .

3- وجود ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية، كما أن هناك ارتباط معنوي بين تحقيق جودة التقارير المالية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبق حوكمة الشركات ، ممثلاً ذلك زيادة حركة تداول الأوراق المالية وارتفاع أسعار أسهم هذه الوحدات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Frank Yu, 2006) بعنوان: آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح "Corporate Governance and Earnings Management"

هدفت الدراسة إلى توضيح "آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح"، حيث تم اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وبين إدارة الأرباح، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لها حوكمة داخلية قوية مثل التركيز العالي للملكية وتركيز مجلس الإدارة في عدد قليل فإنها تقوم بإدارة الأرباح بشكل أكبر، في حين أنه في حالة وجود حوكمة خارجية قوية فإن الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل أقل، وأشارت الدراسة أن إدارة الأرباح ليست المحرك الرئيسي بين طرفي الملكية والحوكمة.

2 - دراسة (Core, et.al., 2005) بعنوان: العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائدات الأسهم وفحص الأداء التشغيلي وتوقعات المستثمرين

"Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns: an Examination of Firm Operating Performance and Investors, Expectations?"

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائد الأسهم ، حيث تم فحص الأداء التشغيلي للشركات وتوقعات المستثمرين، وقد شملت العينة الأساسية للدراسة كل الشركات التي لها دليل الحوكمة ، وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين دليل الحوكمة المعد وخصائص الشركات محل الدراسة، وخلصت إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف في حقوق حملة الأسهم يؤدي إلى ضعف الأداء التشغيلي لها، بينما أخطأ توقعات المحللين والإعلان عن توزيعات الأرباح لا تعطي مؤشراً على ضعف الأداء كما أوضحت الدراسة بأن فرضية الحوكمة الضعيفة لا تكون سبباً في تحقيق عوائد قليلة على الأسهم.

"Corporate Governance and Firm Performance"

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها وذلك من خلال وضع مقاييس واسعة لحوكمة الشركات التي تم الحصول عليها من خدمات حملة الأسهم المؤسسية، وتشمل هذه المقاييس محصلة قياس 51 عامل تشتمل على 8 فئات للحوكمة، المراجعة، مجلس الإدارة، القانون الداخلي، مدير التعليم، المدير التنفيذي للتعويضات، حقوق الملكية، الممارسات المتقدمة، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة حيث تم الربط بين فئات الحوكمة الثمانية ومقاييس الأداء الستة المعتمدة من معهد جو للإدارة، وعملت الدراسة على الربط بين نتيجة الحوكمة وبين كل متغير أساسي باستخدام معامل ارتباط بيرسون وسبيرمان وتم ترتيب نتائج الحوكمة من الأعلى إلى الأدنى (من الأفضل إلى الأقل حوكميا) وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبيا أكثر ربحية وأكثر قيمة وتدفع أموالا أكثر لحملة الأسهم، كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمدققين الخارجيين أقل من الأتعاب التي تدفع لهم وهذا مرتبط بشكل كبير بضعف الأداء للشركات.

4 - دراسة لجنة تريديوي (Treadway Committee,1987) بعنوان: "أهمية دور لجنة المراجعة في تحسين نزاهة القوائم المالية".

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية دور لجنة المراجعة في تحسين ونزاهة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، وقد أشارت أن الشركات المساهمة التي تعمل في سوق مالي وتداول أسهمها بشكل مستمر يجب أن تلتزم بتشكيل لجان مراجعة تتكون من أشخاص مستقلين لهم دراية بالمراجعة وتحدد لهم صلاحيات وواجبات وسلطات كافية لتنفيذ إجراءات الفحص ونظام الرقابة الداخلية وكذلك القيام بالإفصاح المالي والالتزام بجودة المعلومات المحاسبية وفحص وتقييم الإدارة للعوامل المؤثرة على استقلالية المراجع.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية يتضح أن معظم الدراسات السابقة تناولت دراسة الحوكمة في إطار الشركات والمعايير التي وضعتها لجنة بازل في مؤتمرها عن الحوكمة، ركزت الدراسات على جوانب جزئية من حوكمة الشركات مثل لجنة المراجعة الداخلية لكنها لم تتناول قواعد وآليات

الحوكمة وتبين مدى تأثيرها على الشركات المساهمة العامة في الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية.

لذلك تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها شملت عدة محاور تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، والتعرف على الصعوبات التي تحد من الالتزام بتطبيقها، ودراسة مدى ملاءمة القوانين والأنظمة التي تنظم عمل سوق فلسطين للأوراق المالية للقواعد الحوكمة، ومعرفة مدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ تلك القوانين والأنظمة وفقاً لمتطلبات الحوكمة.

الفصل الثاني

الإطار العام لحوكمة الشركات

الفصل الثاني

الإطار العام لحوكمة الشركات

1-2 مقدمة:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، فهناك سلسلة من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين وما زالت تقع حتى الآن مما تزيد من اهتمامات الدول والحكومات إلى دراسة هذه الانتكاسات المالية التي تعصف بالدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد المرتفع والمحدود على حد سواء، وقد أدت هذه الانتكاسات إلى الاهتمام كبير بموضوع الحوكمة، فقد بدأ الاهتمام بالحوكمة بعد انهيار شركة انرون وولكدووم، وأزمة المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات في الدول المتقدمة، وكذلك الأزمة المالية الأمريكية الحالية التي أدت إلى الركود الاقتصادي مما يدل على أهمية عدم تطبيق قواعد الحوكمة.

إن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة للشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث تشكل عنصراً مهماً من عناصر تقييم الشركة، وعامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي، كذلك أصبح مديرو الاستثمار المحترفون يأخذون مدى تطبيق الشركات المساهمة لقواعد الحوكمة كقيمة لها سعر مضاف لسهم الشركة إن لم نقل أن لها دوراً كبيراً في اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه في شركة معينة، ليس ذلك فحسب بل أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة (شحاتة، 2007).

لذلك يتعرض هذا الفصل بالتحليل والمناقشة إلى مفهوم الحوكمة وقواعدها وأبعادها المحاسبية والجوانب الفكرية المرتبطة بها.

المبحث الأول

الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

(المفهوم، والمبادئ، والأهمية)

2-1-1 تعريف حوكمة الشركات:

تشير معظم أدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات (Corporate Governance) في اللغة العربية ولكن المصطلح الانجليزي متفق عليه من كافة الاقتصاديين القانونيين والمحليين، وهذا ما تؤكدُه موسوعة Encyclopaedia، وقد يتعدد التعريف لتداخل الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات (حسين، 2003). ولكن هذا المصطلح اختلفت عليه اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد، وحوكمة الشركات، والإدارة الحكيمة (أبو زر، 2006).

في حين رأي بعض الاقتصاديين بتسميتها أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلي، القواعد الحاكمة للشركات، أو الإدارة النزيهة أو الحاكمة المؤسسية في حكم الشركات.

وفي هذا الصدد فقد عرفها البعض بأنها:

الإجراءات الحاكمة بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة (المطيري، 2003)، كما قد تعتبر بأنها مفهوم التحكم المؤسسي لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حاملي الأسهم وحماية حقوق أصحاب المصالح، والتأكد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوي المحلي والدولي وتحقيق العدالة الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق (مطر، 2003)، وبالتالي فهي تعتبر إطار يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديري ورؤساء تلك الشركات وموظفيها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين، وتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتيال وقوانين الإفلاس، كما تتضمن التشريعات الصادرة عن الحكومة والجهات التشريعية التي يتعامل معها المساهمون والشركات (شحاتة، 2007)،

وقد اعتبر البعض بأن الحوكمة هي امتداد لكل من الخصخصة والعولمة واقتصاد السوق (يوسف، 2003)، فهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية، وكذلك

الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة (حماد، 2005).

وفي هذا المجال أيضاً ذكر بأن الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس أدارتها ومساهميها والمهتمين بشؤون الشركات ، وهي تضع الأهداف والأدوات التي يتم التنفيذ وبذلك تضمن الهيكل الإداري السليم للشركات (اتحاد المصارف العربية، 2002)، كما قدمت IFC تعريفاً للحوكمة بأنها نظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها فإن الحوكمة تعني النظم أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية (IFC 2005).

أما منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوماً للحاكمية المؤسسية على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية (OECD,1999).

ومن خلال التعريفات السابقة تتضح عدة معان أساسية لحوكمة الشركات أهمها:-

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- وجوب أن تدار الشركات لصالح المساهمين والمستثمرين.
- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين ومنظم يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركة في إدارة الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.
- مجموعة من المفاهيم والأهداف والإدارة والرقابة، والتي تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لتتبع الأهداف التي وضعت من أجل إنماء المؤسسة وتطورها وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة والإشراف على استخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية.

2-1-2 أهداف قواعد الحوكمة

تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صورته سواء كان إدارياً أو مالياً أو محاسبياً، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي:-

- 1- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هيكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة (قباجة، 2008).
- 2- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- 3- تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية. (شوقي، 2002).
- 4- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
- 5- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.
- 6- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع. (outario, 2003)
- 7- خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريتها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفان عثرة في طريق التنمية (مركز المشروعات الدولية، 2005).
- 8- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتي تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية.

ومما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعية تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صورته، وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعية وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار

أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية ، وتعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

2-1-3 قواعد حوكمة الشركات

لتحقيق أهداف الحوكمة، لا بد من توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم (قواعد حوكمة الشركات) بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذي العلاقة، وأصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشراً على المستوى التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بقواعد الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد، وبالتالي أثرت على الاقتصاد ونموه.

وبناء على ما تقدم القواعد الخاصة بالحوكمة الشركات إلى ست مجموعات رئيسية كما وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتدرج مجموعة من القواعد تحت كل قاعدة وهي كما يلي (oecd,2004):

أولاً : توافر إطار فعال للحوكمة.

ثانياً: حماية حقوق المساهمين.

ثالثاً: المعاملة العادلة للمساهمين

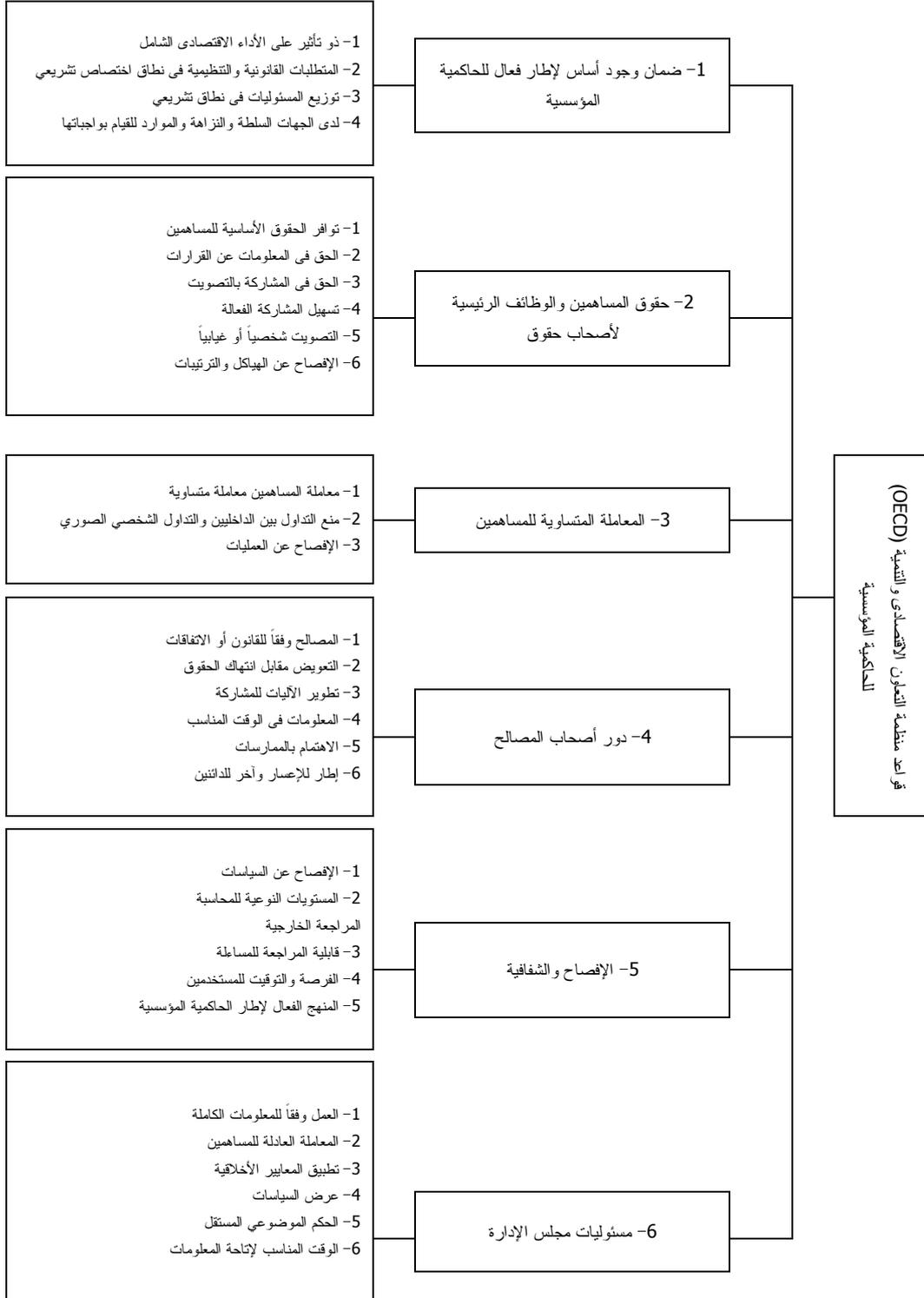
رابعاً: دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة.

خامساً: الإفصاح والشفافية.

سادساً: مسئوليات مجلس الإدارة.

شكل رقم (1)

قواعد منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) للحكامة المؤسسية



المصدر: (oecd,2004)

وفيما يتعلق بالمكونات التفصيلية لهذه القواعد، فإنه من الأهمية توضيح الأسس التي تنطوي عليها ما يلي:-(OECD,2004)
أولاً: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات.

تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة، والإلزام الجميع بتطبيق القانون ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق. إن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية في ممارسة الحوكمة، تقتضي وجوب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الأطر المختلفة في الشركة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور، مع ضرورة أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية (موسي،2008).

مما سبق يتبين أن توفير المتطلبات القانونية والرقابية والعمل على تطبيقها ومتابعة أثرها يتم من خلال وضع إطار تنظيمي فعال بضبط كافة جوانب الحوكمة بأبعادها المختلفة.

ثانياً: حماية حقوق المساهمين

لما كانت الأسواق المالية تسعى إلى تجميع المدخرات الصغيرة وتوجيهها إلى تمويل نشاط الشركات المدرجة وإن نجاح السوق في هذا المجال يكمن في قدرته على استقطاب المستثمرين، مما يضمن سيولة في السوق المالي، ولهذا تركز قواعد الحوكمة على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة مثل طلب الاطلاع على دفاتر الشركة والمساهمة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها، وكذلك أي عملية غير عادية تؤثر على البنية الأساسية للشركة، وأيضا وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة، كذلك إعطائهم الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم لمنع سوء الاستغلال (أبو العزم،2006).

ومما سبق يتبين أن من حق المساهمين الاطلاع على جميع التعديلات الأساسية في الشركات وكذلك تسجيل الأسهم بأسمائهم فور شراؤها، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية

العامّة للمساهمين، وتزويدهم بالمعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب بعيداً عن الاحتياّل والانتفاف حول قرارات مجلس الإدارة، وبالإضافة إلى حق المساهمين في مساءلة مجلس الإدارة والرقابة عليه.

ثالثاً: المعاملة العادلة للمساهمين:

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقلّيات وحقوق المساهمين الأجانّب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي (قباجة، 2008):

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلّية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

رابعاً: دور الأطراف ذات المصلحة بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة.

للقوف على دور أصحاب المصالح لمساهمتهم في إيجاد طرق مختلفة بتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وكذلك الدور الفعال بين أصحاب المصالح والشركة لاستمراريتها مالياً وإدارياً، ويتم ذلك من خلال احترام حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القوانين الداخلية والخارجية للشركات، وشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة مالياً، وفقاً للاتّي (فوزي، 2003):

1. ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
2. إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
3. العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.
4. توفير المعلومات ذات الصلة وبالقدر المناسب لها بأسلوب دوري ومنظم وفي التوقيت المناسب.
5. السماح لذوي المصالح، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.
6. تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

خامساً: الإفصاح والشفافية

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

وكذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه (خليل، 2003).

ومما سبق يتبين وجوب التزام الشركات المدرجة في سوق المالي بتوفير إفصاحات طوعية بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمة، وذلك على أساس أن الإطار العام للإفصاح الإلزامي يوفر غالباً الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، لكن أصحاب المصالح دائماً يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية.

سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة:

للقوف على مدي مسؤوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي (العبد، 2006):

- أ. على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- ب. أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة.
- ج. تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.
- د. على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة إستراتيجية شاملة والإشراف والمراقبة وإجراء التغييرات اللازمة، ولضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة وفي الوقت المناسب.

وعليه فإنه يجب أن يراعي في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، أي أن تتوفر في أعضائه المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة في قدرتهم وصولاً إلى اتخاذ قرارات سليمة وتحقيق القدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر.

وفي هذا السياق وللتأكيد على أهمية ودور الحوكمة فقد أصدر مركز الحوكمة الخاصة بالشركات العامة الأمريكية عدة مبادئ تقوم على ما يلي (CGC, 2000):

1. تتطلب الحوكمة السليمة الرشيدة التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي.
2. يجب على مجلس الإدارة أن يطلع بمسئوليته نحو حماية مساهمي الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح.
3. وجوب تركيز المسؤوليات الرئيسية للمجلس على مراقبة الإدارة التنفيذية، والإشراف على إستراتيجية الشركة، ومراقبة المخاطر.
4. يجب أن لا يكون للشخص أية ارتباطات مهنية أو شخصية بالنسبة للشركة المساهمة أو إدارتها غير خدمته كعضو مجلس إدارة.
5. يجب أن يمتلك أعضاء مجالس الإدارة صلة وثيقة بالصناعة، والمجال الوظيفي، والخبرة في الحوكمة، ويجب أن يعكس خبره أعضاء مجلس الإدارة مزيجاً من الخلفيات والقدرة اللازمة لممارسه مهامهم، وأن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على توجيه مفصل وتأهيل مستمر لضمان توفير مستوي ملائم من الخبرة والمعرفة.

6. يجب أن يجتمع المجلس بشكل متكرر، وأن يكون منفذاً للحصول على معلومات التي يحتاجونها من أجل تأدية واجباتهم.
7. يجب الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
8. يجب أن تكون اتصالات ونشاطات وعمليات المجلس بأسلوب قائم على الشفافية والتوقيت المناسب.
9. يجب أن تكون صلاحيات عمليات الترشيح والتعيين والمكافآت ولجان التدقيق من قبل المجلس.
10. يجب على جميع الشركات الاحتفاظ بوظيفة تدقيق داخلي دائمة وفاعلة، على ترفع تقاريرها مباشرة للجنة التدقيق.

ومن خلال ما سبق يتبين أن قواعد الحوكمة تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين المعايير المهنية الصادرة، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري، فضلاً عن ذلك فإن لهذه القواعد دور هام وبارز في تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية في مواجهة الأزمات المالية المتوقعة حدوثها لاحتوائها.

2-1-4 أهمية قواعد حوكمة الشركات:

تبرز أهمية الحوكمة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية والتي كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاطات والعلاقات بين منشآت الأعمال والحكومة، والتي تعود أسبابها ظهور عمليات ومعاملات موظفين وأقارب وأصدقاء غير صحيحة، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، دون إعلام أو معرفة المساهمين بذلك من خلال إتباع نظم وطرق محاسبية مضللة ومبتكرة (المشهداني، 2009).

هذا وقد تعاضمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بهدف تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات، ويظهر ذلك من خلال الآتي (مركز التعاون الدولي والتنمية، 2004):

- 1- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.

2- تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.

3- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.

4- توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

5- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

إن حوكمة الشركات الجيدة، تتطلب مزيداً من الإفصاح عن المعلومات المالية التي يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس مال، كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد، فضلاً عن إتاحة الفرصة لزيادة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة بما يزيد من أهمية الحوكمة (يوسف، 2005).

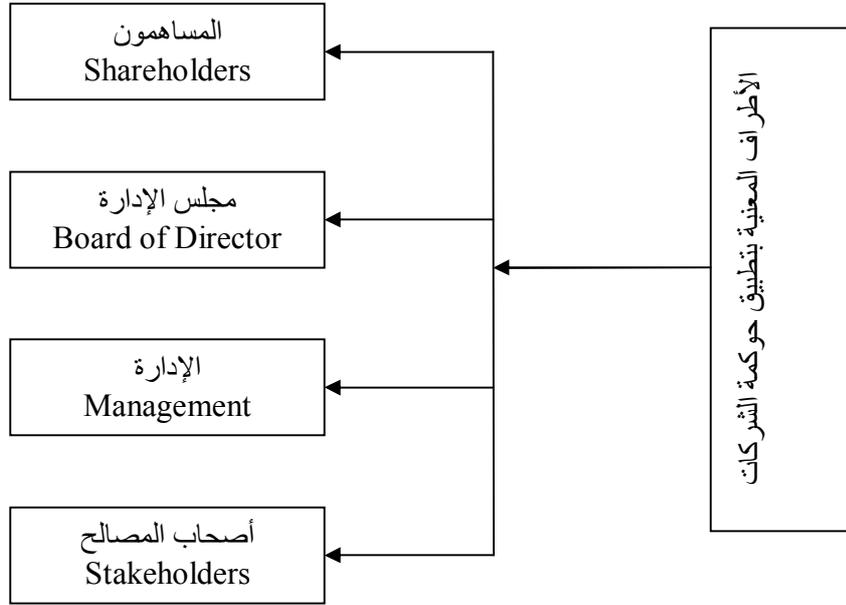
ومما سبق تكمن أهمية حوكمة الشركات في وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح وتطبيقها في كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل الأنظمة إلزامية لكل الشركات المدرجة في السوق المالي ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر الفساد ولاسيما ما يتصل بأعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية وأتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصلحة والمسؤوليات الملقاة، ودعم استقلالية مراقبي الحسابات، وتعزيز مستوي انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية، مما يؤدي لزيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين بما يحقق النمو للشركات وزيادة أرباحها مما يعكس أثره على النمو الاقتصادي العام.

2-1-5 الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي (سليمان، 2006).

شكل رقم (2)

الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: (قباجة، 2008)

1- المساهمون Shareholders :

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم و يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطته الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة (حسين، 2005).

ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2- مجلس الإدارة Board of Directors :

بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم. وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما (سابا خوري، 2005):

واجب العناية اللازمة (Duty Of Care):

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظاً وحذراً وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة. وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعية.

واجب الإخلاص في العمل (Duty Of Loyalty):

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

إن إطار حوكمة الشركات يؤمن توجهاً استراتيجياً للمؤسسة، ورقابة فعالة ومساءلة الإدارة تجاه الشركة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب. (اتحاد المصارف، 2003).

3- الإدارة Management:

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة. (سليمان، 2006)

وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجد الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعية وعمل الخطط البديلة اللازمة.

4- أصحاب المصالح Stockholders :

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان. ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف (على وشحاتة، 2007). وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعية للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء

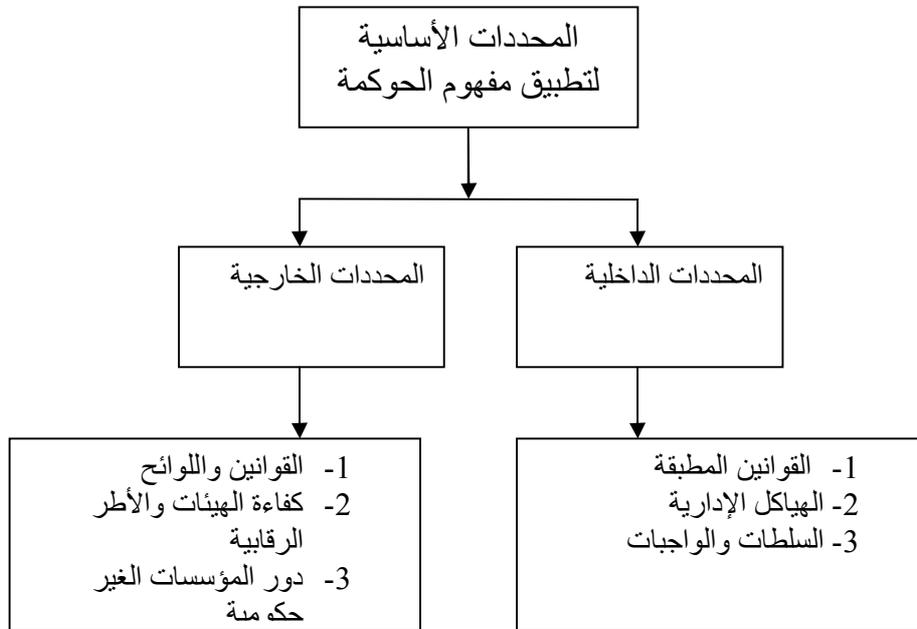
المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطأ التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة. (حسين، 2003)

2-1-6 محددات الحوكمة:

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتشمل هذه المحددات مجموعتين كما يبين الشكل التالي: (سليمان، 2006)

شكل رقم (3)

المحددات الأساسية للحوكمة



المصدر: (سليمان، 2006)

أولاً: المحددات الخارجية:

تشمل المحددات الخارجية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة والذي يعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة لأخرى وهي: (Baltic International Center for economic studies, 2005)

أ. القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال وقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.

ب. توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.

ج. كفاءة الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم التزام.

د. دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالأنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعيه المحاسبين ونقابات المحامين والعمال والموظفين وسلطة النقد.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة وتنظيمها مما يقلل المخاطر .

ثانياً: المحددات الداخلية:

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل (سليمان، 2006).

وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت محدثات داخلية أو محدثات خارجية فأنها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنه مرتبط أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة في الاقتصاد وعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

المبحث الثاني الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات

توصلت الأبحاث في حوكمة الشركات وقواعدها إلى النتائج يمكن بواسطتها تحديد الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات فيما يلي:

أولاً: البعد الإشرافي:

يتعلق البعد الإشرافي في تدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين. ويتوقف ذلك على قدرة أعضاء مجلس الإدارة على للقيام بتدقيق فعال، وإلى القيام بوضع وقوانين وضوابط وآليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1999م، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة نفسه من قبل المساهمين.

ثانياً: البعد الرقابي

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي وأن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح، وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلاً عن توسيع نطاق مسئوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله من خلال:

أ- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

إن تطبيق الحوكمة يشجع دور الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية المناسبة، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة، كما أنها تساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

ب- دور المراجعة الداخلية:

ترتبط المحاسبة والمراجعة سواء على المستوى المهني أو المستوى التطويري بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً وتأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

ولذلك يتبين الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية .

ت- دور المراجع الخارجي:

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهرياً وفعالاً في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة، كما أنه يحد من مشكلة عدم الالتزام بمبادئ وسلوك المهنة.(الباقي،2003)

ث- دور لجان المراجعة:

تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة، وفي هذا الصدد توصلت دراسة Memullen التي تناولت دور لجان المراجعة الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية ، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية. (القشي والخطيب،2006) الأمر الذي دعا الشركات إلى الاهتمام بوجود لجان مراجعة تأخذ على عاتقها متابعة تطبيق قواعد الحوكمة وتقييم فاعلية مستويات الأداء اللازمة لزيادة كفاءتها.

ثالثاً: البعد الأخلاقي (Ethics):

ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة، وأمانة، ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

رابعاً: الاتصال وحفظ التوازن (Communication):

ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، كما يجب أن يحكم التوافق علاقة الشركة بالمنظمات الأهلية، ويحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية. (موسي، 2008)

خامساً: البعد الاستراتيجي (Strategic):

ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استناداً على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استناداً على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

سادساً: تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات ، يجب أن لا يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة، بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة المالية.

سابعاً: إدارة الأرباح:

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على حمله الأسهم أو سعر السهم أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك (Degeorge , et al. -1999)

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها ، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح ، بأن هناك علاقة عكسية بين اتجاه وسلوك أعضاء لجنة المراجعة الذين يعملون خارج الوحدة، وبين المراجعين الداخليين في مراجعة إدارة الأرباح في الشركة.

وبذلك يمكن القول أن دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وعلى أسعار الأسهم.

ثامناً: تقويم أداء الوحدة الاقتصادية:

أن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

أي أن تطبيق قواعد الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة ومتنوعة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها.

وحول ما سبق وفي ضوء طبيعة الأبعاد التنظيمية السابقة لعملية تطبيق قواعد حوكمة الشركات يري الباحث أهمية الإشارة إلى النقاط التالية:

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد التنظيمية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق قواعد الحوكمة.

ب- أن الأبعاد التنظيمية لعملية الحوكمة تغطي ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي :-

(1) مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما : الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

(2) مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح ، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة فى شكل تقارير وقوائم مالية.

(3) مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصدقية فى المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

ج- إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج معلومات محاسبية ذات استخدامات متعددة للإطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي من خلالها يمكن المحافظة على حقوق هذه الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية ، كما أن هذه المعلومات تصبح من الأهمية بمكان وبمستوى عال من الجودة التي تمكن من الاعتماد عليها ، وفى ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح فى الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية (خليل 2003).

المبحث الثالث

الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات

2-3-1 مفهوم فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

يعتبر التمويل هو شريان الحياة لاستمرار وبقاء الشركات والمؤسسات في اقتصاد السوق، إلا أن توافره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية وإنتاجية. وتعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين، في ضوء اعتقادهم ورؤيتهم لمستوي الحوكمة وتطبيق قواعدها في الشركة وبإيري قابلية الشركة للاستمرار والبقاء والذي يمكن الحكم عليه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسسية التي تضمن حماية استثماراته (Toledo,2006) .

من هنا تأتي قواعد الحوكمة للتعامل مع الطرق التي يتم من خلالها تحقيق الأتي (سليمان،2006):

- 1- يطمئن الممولين على بالحصول على عائد استثماراتهم.
 - 2- يتمكن الممولين من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح.
 - 3 - يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة.
 - 4 - التأكد من أن الشركة لا تستثمر في مشاريع فاشلة.
 - 5 - كيف يقوم الممولين بمراقبة عمل المديرين.
- ولذلك أن تتميز قواعد حوكمة الشركات بالآتي:(Jensen and Mecling,1979)
- 1 - القدرة على توفير الضمان من خلال قيام الوكيل بتقييم القرارات التي تتوافق مع روح العقد الذي تم إبرامه مع المالك بين الوكيل والمالك (المساهمين).
 - 2 - ضمان استمرار تدفق رأس المال والذي يعتبر أحد المؤشرات لنجاح الشركة.
 - 3 - القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهه التحايل والخداع الذي تتعرض له أموال الشركة.

عليه يمكن القول أن فاعلية الحوكمة هي عبارة عن مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للشركة، وتوزيعها بشكل عادل بين المساهمين حسب فئاتهم، كما أن فاعلية قواعد الحوكمة تتميز بمستويات مختلفة ذات ارتباط

بعوامل خارجية وداخلية، وتتعلق هذه العوامل (بتركيبة أصول الشركة، فرص النمو، ورقابة الأصول الملموسة مقارنة بالأصول الغير ملموسة). (Himmelberg et al., 1999)

2-3-2 مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

يحتاج كل نظام إلى ركائز قاعدية يقوم عليها، ونظام الحوكمة يقوم أيضا على مجموعة من الركائز التي تكفل للشركة تحقيق أهدافها، باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تسعى للمنافسة، وهذه المقومات هي (قباجة، 2008):

- وجود قوانين وتشريعات تعني بحقوق المساهمين، كحق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتعني كذلك بتنظيم مجلس الإدارة ببيان صفاته من حيث التأكد على استقلاليته، وبيان مهامه ومسؤولياته، وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية، وحقوق أصحاب المصالح واجباتهم.
- وجود لجنة تدقيق داخل الشركة المساهمة العامة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية وبمؤهلات عالية وخبرة جيدة، بحيث تقوم اللجنة بالمقام الأول بالتأكد من وفاء الشركة بالمتطلبات المتعلقة بالإدارة التنفيذية، والتدقيق الخارجي، وإجراءات الإبلاغ المالي من حيث الأمانة والجودة.
- وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.
- وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة، والفاعلية مثل نظام شؤون الموظفين، حيث يعمل نظام الإفصاح على توفير المعلومات والإفصاحات اللازمة لأصحاب المصالح.
- تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة، وإجراء المراجعة الدائمة وتعديلها إذا اقتضى الأمر ذلك، ما يسهل على جميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب منهم، من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها.

2-3-3 الربط بين قواعد الحوكمة والأداء المالي:

يمكن للشركة تحقيق عملية الربط الجيد بين قواعد الحوكمة والأداء المالي بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الدخل وتعزيز القدرة على المنافسة في سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء ويتم ذلك من خلال عدة طرق وأساليب (المشروعات الدولية الخاصة، 2005)

1. من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة مثل الإجراءات المحاسبية والمراجعة والتدقيق المالي.

2. تطوير خطة إستراتيجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب الاستثمارات، وتحسين كفاءة أداء الشركة والعاملين فيها.
3. تبني معايير الشفافية فى التعامل مع المستثمرين والموظفين مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية ومصرفية.
4. تشير البحوث إلى أن الدول التي تطبق قواعد الحوكمة تحمي الأقليات من حملة الأسهم وتفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال. (المشروعات الدولية الخاصة، 2005)

وفى تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء حدد الأدب المالي مجموعة القنوات التي من خلالها يمكن للحوكمة الفعالة أن تؤثر على الأداء وتتمثل هذه القنوات فى: (Coles, et al.,2003)

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر ونمو وارتفاع فى نسب استخدام العمالة.
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة الشركة مما يجعل الاستثمار أكثر جذباً للمستثمرين.
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصص أفضل للموارد.
- خفض مخاطر الأزمات المالية.
- علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والعمالة .

4-3-2 خصائص الحوكمة الجيدة فى الشركات

- ذكر جون كولي فى كتابه حول حوكمة الشركات إن نموذج الحوكمة للشركات الناجحة يجب أن يشمل الخصائص التالية (Colley, et al, 2005):
- مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بقدرة وسلامة.
 - رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.
 - الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة.
 - نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقة.
 - إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.

ويرى جونثان شاركهام انه من الصعب التعرف من داخل الشركة عما إذا كان نظام الحوكمة الجيد يعمل بشكل حقيقي، غير أن هناك أدلة وقرائن تشير إلى مدى توفر متطلبات هذه الحوكمة، وذلك من خلال الوقوف على العديد من الأحكام والتقدير التي من الممكن أن يكون لها تأثير على أوضاع الشركة وديناميكية العمل فيها (Charkham، 2005).

2-3-5 حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية

من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في تطبيق قواعد الحوكمة حسب النظام المعمول به في كل دولة، حيث تتباين ممارسات الحوكمة بين الشركات، وتختلف تبعاً للظروف، إلا أنه رغم تلك الاختلافات يجب أن تكون قواعد حوكمة الشركات مرنة ومتطورة إلى جانب إتاحتها مجالاً يمكن فيه للقطاع الخاص التحرك اختياريًا لإدخال التحسين والتطوير. واستمرارية فحص نظم الحوكمة الخاصة بها، وان تبدأ في تقديم التأكيدات التي يسعى المستثمرون والمساهمون للحصول عليها، وحماية لحقوقهم وتحقيقاً للشفافية (ميلليستين، 2001).

ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال نشأ وتطور مفهوم الحوكمة وسار ببطء داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا. وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينات، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية (FRC) Financial Reports Council وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توفير الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وكانت الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات، وقد أسفر هذا عن صدور تقرير كادبيري والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بل والعالم، وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان Rutteman الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة بالبورصة أن يتضمن تقريرها الإفصاح عما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها قد تم انجازه بصورة كافية، كما ظهر بعد ذلك في عام 1995 تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت وتكون من ضمن مسؤولياتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم، وفي عام 1998 ظهر الكود الموحد Combined Code والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وأصبح هذا الكود من ضمن متطلبات القيد

فى بورصة الأوراق المالية بلندن، والذي تم تعديله أيضاً عام 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات فى ضوء الانهيارات المالية التي حدثت فى الولايات المتحدة فى عام 2002 (سليمان، 2006، ص75).

إما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد أظهر بعض نقاط الضعف فى ممارسات تطبيق قواعد حوكمة الشركات فى كثير من المناحي وذلك أزمة شركة إنرون Enron و أزمة شركة ورلدكوم وأخيراً الأزمة المالية التي تضرب الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعصف بالعالم لارتباطه بالاقتصاد الأمريكي، والتي أفرزت عدداً من قضايا سوق المال التي تستحق الدراسة، وقد أوضحت الأزمات نقاط ضعف فى الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات غير المالية. مثال ذلك شركة إنرون - وهى شركة للطاقة - والتي كانت تمثل صانع سوق رئيسي فى سوق المشتقات وأحد المؤسسات الرئيسية التي تمد سوق مشتقات الطاقة بالسيولة من خلال التداول خارج المقصورة (خارج السوق المالي).

وهذا تحث اللوائح التنظيمية فى الولايات المتحدة على إجبار الشركات بالإفصاح والشفافية بخصوص المعلومات المتعلقة بمخاطر التداول فى الأسواق المالية، وذلك على افتراض أن المشرعين و صانعي السياسات والجهات الرقابية بأن دخول المستثمرين فى هذه الأنشطة البالغة فى التعقيد لديهم قدر كاف من المعرفة والعلم التي تمكنهم من التعامل مع هذه الآليات. (شوقي، 2002).

وفى أعقاب الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية فى عام 2002، تم إصدار Sarbanes-Oxley Act الذي ركز على دور حوكمة الشركات فى القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين فى مجالس إدارة الشركات، والتركز على ضرورة أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، مع وصف وتحديد الشروط التي يجب أن تتوافر لديهم مع تحديد واضح لمسؤولياتهم داخل مجلس الإدارة أو داخل اللجان التابعة له (سليمان، 2006).

أما بالنسبة للدول العربية فقد اهتمت العديد من هذه الدول فى السنوات الأخيرة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وقد تم تنظيم العديد من المؤتمرات فى العديد من الدول العربية والتي تناولت مفهوم وقواعد حوكمة الشركات وأوصت بضرورة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل دولة من الدول العربية، وقد قامت العديد من الدول العربية بخطوات جادة بالتعاون مع كثير من المؤسسات الدولية لتقييم تشريعاتها الخاصة بحوكمة الشركات (على وشحاتة، 2007).

في ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تحدث تغييرات في المجتمع تشمل النواحي الاقتصادية بالدرجة الأولى وخاصة في عمليتي الخصخصة أو ما تسمى بتوسيع قاعدة الملكية، وفي ظل جذب الاستثمار الأجنبية والمحلية لقطاعات الإنتاج والخدمات ظهرت بعض الدول العربية خلال العشر سنوات الماضية الكثير من الشركات المساهمة التي تدعو المساهمين للمساهمة في رؤوس أموالها. ومن ضمن المبادرات التي قدمت لإرساء قواعد حوكمة الشركات في المنطقة، صدر تقرير عن المنتدى الإقليمي الثاني لحوكمة الشركات، الذي عقد في بيروت في يونيو 2004 بعنوان "حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين الإفصاح والشفافية"، تم اعتبار حوكمة الشركات المفتاح الرئيسي لتحديث الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن ضمن التوصيات التي أوصى بها المنتدى أن يتم إنشاء منتدى سنوي على المستويين القومي والإقليمي وفقا لأفضل المعايير والمستويات والممارسات الدولية لتنفيذ قواعد الحوكمة، وتشكيل مجموعة عمل قومية لحوكمة الشركات في كل دولة من الدول المشاركة، وإجراء عملية مسح لحوكمة الشركات في كافة دول المنطقة، كما أوصى بإتباع مبادئ وقوانين ومعايير حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة والمراجعة الدولية (www.cipe.org، 2008/4/3).

وفي الأردن تم افتتاح أعمال منتدى حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك في شهر آذار 2007، وضم المؤتمر مشاهير رجال الأعمال في الدول العربية، وكان قد صدر عن المؤتمر لائحة حوكمة إرشادية.

وقد أعلنت هيئة سوق المال السعودي في النصف الثاني من العام 2006 عن سلسلة تشريعات لتفعيل الحوكمة، وتم إصدار لائحة في السوق السعودية لتطبيق نظام الحوكمة، وهي أول محاولة عملية لتطبيق معايير الحوكمة.

أما في لبنان فقد بادرت منظمة الشفافية بتبني إصدار لائحة حوكمة خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر العاملون في هذه المنظمة من الفاعلين في مجال فعاليات الحوكمة التي يتم تنظيمها في المنطقة.

وفي سوريا بادرت هيئة سوق الأوراق المالية السورية في موضوع الحوكمة عام 2006، إذ أفردت الفصل السابع من قانون سوق دمشق للأوراق المالية (لممارسات الإدارة السليمة لأعضاء السوق)، وبذلك يكون أول قانون سوري اخذ بعين الاعتبار مفهوم الحوكمة وفعله (أبو دياب، 2007، ص158).

2-3-6 تطبيق قواعد الحوكمة في فلسطين

تشير تطورات تطبيق الحوكمة في فلسطين إلى وجود توجهات من قبل إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية لتطبيق لقواعد الحوكمة للإدراج في السوق المالي للشركات المساهمة العامة مستقبلاً والعمل لزيادة الوعي الاستثماري لدي الأفراد، وتعزيز ثقة المستثمرين بالأسواق المحلية، وتعزيز الأمان للأموال المستثمرة في فلسطين. (العصا، 2007)، هذا وقد أعزى البعض إلى أن غياب أو ضعف تطبيق قواعد الحوكمة في فلسطين أدى إلى تعثر بعض المؤسسات الاقتصادية مثل قطاع التأمين والمصرفي، علماً بأن الشركات التي تمارس قواعد الحوكمة حالياً في فلسطين لا تتجاوز 20% فقط من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. (أيوب، 2007)

وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الشركات المدرجة في السوق تعمل على تطبيق قواعد الحوكمة جزئياً عبر التعليمات الملزمة للقطاعات التي تشرف عليها مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية، فلذلك فإن هناك بعض الشركات والبنوك تتبع هذه الأنظمة والتعليمات والسياسات التي تمارس من قبل المؤسسات المشرفة عليها. (مجلة السوق المالي، 2008)، وقد رأى رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال في مؤتمر الحوكمة الذي انعقد في مدينة نابلس انعدام وجود قواعد للحوكمة في فلسطين لأن الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي تنفذ ما هو مطلوب منها في القانون مثل عملية الإفصاح حيث تقوم الشركات بالإفصاح عن قوائمها المالية بينما الشركات غير المدرجة لا تقوم بذلك، وعليه فإن الشركات لا تطبق أي قاعدة من قواعد الحوكمة طالما أن القانون غير موجود ومغيب، سواء كان بتعيين مجالس الإدارة أو المدقق الداخلي أو الإفصاح والشفافية والمساءلة والمحاسبة أو زيادة رأس المال أو حتي إطلاع المساهمين على حقوقهم وممارساتهم لها ومساءلتهم والتي لا وجود لها في فلسطين (علاونة، 2008).

وقد أشار (المصري، 2008) رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال إلى تطبيق جزئي بمعايير ومفاهيم معينة للحوكمة من قبل بعض الشركات في فلسطين، لكنه أكد انعدام وجود المفهوم العام للحوكمة بكافة جزئياته، وبالتأكيد فإن هذا غير كاف، حيث يجب أن يكون تطبيق النظام اشمل واعم للحوكمة.

2-3-7 محاولات عمل آلية تطبيق قواعد الحوكمة فى فلسطين

قام البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الدولية فى 29 سبتمبر 2005م بالاشتراك مع سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال وجمعية المصارف واتحاد رجال الأعمال الفلسطينية ورشة عمل وهي الأولى فى فلسطين حول حوكمة المصارف فى الضفة الغربية شارك فيها أكثر من 70 مشاركاً وشملت رؤساء كل من سلطة النقد وهيئة السوق المالي وممثلين عن القطاع العام والخاص وخبراء دوليين وأكاديميين فى مجال حوكمة الشركات، وتركزت حول عمل آليات متينة بهدف تطبيق المبادئ والمعايير الدولية للحوكمة معتمدة على القواعد والمبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل حول كفاية رأس المال وقد ناقش الخبراء قواعد الحوكمة بصورة جزئية ولم يتم دراستها بصورة كاملة وضعت آليات للمتابعة. (AME، 2005)

وخلال العاميين السابقين كانت هناك محاولات لإصدار قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة، وتشكيل لجان فنية مدعومة من مؤسسة التمويل الدولية، حيث تم تشكيل فريق وطني لهذا الغرض وتم عمل ورش عمل فى عدة دول عربية منها مصر الأردن والمغرب، ولكن هذه الجهود تعثرت بسبب الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتم تعليق عمل مؤسسة التمويل الدولية لأنشطتها.

وفى عام 2007م تم تشكيل فريق وطني بادرت فيه هيئة سوق رأس المال للخروج بوثيقة لقواعد لحوكمة وتلقي دورات تدريبية للفريق الوطني حول كيفية أعداد آليات الحوكمة لدي مركز المديرين المصري فى القاهرة. ومن خلاله تم تشكيل الفريق الفني لقيادة الجوانب الفنية للمشروع وتوعية المستثمرين لقواعد الحوكمة وأهميتها للمجتمع الفلسطيني وانعكاساته على الوضع الاقتصادي. (أبو بكر، 2007)

2-3-8 أهم معوقات تطبيق الحوكمة فى فلسطين

من المعلوم أن الاقتصاد الفلسطيني تحت قيود ومعوقات عديدة منها ما نجم عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية وعدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أداء الموجود منها، وعدم اكتمال إصدار أو تعديل منظومة القوانين اللازمة، وغياب رؤية سياسية واضحة لشكل ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني وما يترتب على ذلك من ضعف واضح فى مجال رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية (مكحول، 2007) وقد اثر واقع الاقتصاد الفلسطيني على وضع السوق من حيث حجم التداول والأسعار خلال السنوات الأولى للانتفاضة ولكن ذلك لم يمنع السوق من التطور فى النواحي

الأخرى، فقد كان يتأثر بالأوضاع السياسية أكثر من الأوضاع الاقتصادية، فقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من مشكلات في تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة وغير المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على حد سواء وهذا الضعف يثير قلق بعض المسؤولين ومن هذه الصعوبات ما يلي: (عورتاني، 2008)

- 1- ضعف إيصال المعلومات الجديدة لأعضاء مجالس الغرف التجارية لأنهم في مواقعهم منذ فترة طويلة ولا يتأقلمون مع الواقع الجديد.
- 2- قلة عدد الشركات المساهمة والمدرجة في السوق المالي، مما يؤدي إلى عدم المنافسة في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
- 3- أغلب الشركات في فلسطين مملوكة للعائلة، ويؤثر أفراد العائلة على الإدارة.
- 4- عدم تطوير قانون الشركات، أو في الضوابط واللوائح الداخلية للشركة.
- 5- الاقتصاد الفلسطيني محدود الموارد، ولا يهتم به المستثمر المحلي والأجنبي وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.
- 6- ضعف الوعي الاستثماري لدى أصحاب الأموال رغم ما يقوم به سوق فلسطين للأوراق المالية من ندوات وتوعية وبخاصة المستثمرين الصغار وحماية حقوقهم.
- 7- عدم وجود مؤسسات تهتم بمتابعة مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات وتقييم هذه المؤسسات لها.
- 8- ضعف مهنة المراجعة ومعاييرها في فلسطين، مما يؤثر سلباً على أداء الشركات المساهمة فيها.

2-3-9 دور قواعد الحوكمة في تطوير البيئة الاستثمارية في فلسطين

تعتبر تطبيقات الحوكمة في فلسطين لا زالت في بداية مراحلها الأولى، بالرغم مع وجود حوالي من 34 شركة مساهمة عامة، لكن بعضها لم يدرج في السوق المالي بسبب أن أصحابها يشكلون نفوذاً ومركز قوي في مؤسساتهم مما يؤثر على القرارات الإدارية مما ينعكس على عملية تطبيق قواعد الحوكمة لهذه الشركات، الأمر الذي يؤثر على البيئة الاستثمارية وجذب الأموال من مستثمرين جدد مرتقبين وكذلك ضعف البيئة القانونية والرقابية وعدم الاستقرار الوضع السياسي والاقتصادي فضلاً عن المعوقات التي يضعها الاحتلال والتي تؤثر في تطبيق قواعد الحوكمة وتعيق التطور الاستثماري والإئمائي في فلسطين (الشعبي، 2008).

مع العلم إن توعية المستثمرين بثقافة قواعد الحوكمة يؤدي إلى جذب استثمارات الوطنية الراكدة داخل الوطن وكذلك جذب الاستثمارات من خارج الوطن، من خلال توفير الحماية

الكافية لأموال المستثمرين والتأمين عليها، وتحقيق العدالة للجميع وكذلك إلى تحسين إجراءات تطبيق قواعد الحوكمة.

إن العمل على تطبيق قواعد الحوكمة السليمة بأن تساعد المستثمرين وخاصة الصغار منهم على توجيه استثماراتهم نحو الأسواق المالية خاصة أن فلسطين تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجة المخاطرة، فمن الواضح أن ضعف مستوي تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، يجب أن يكون حافزاً على إعادة النظر وتضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية لتطبيق قواعد الحوكمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين البيئة الاستثمارية للشركات المدرجة وغير المدرجة على حد سواء، مع العمل على نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع الفلسطيني من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية وتطويرها وتطبيق قواعدها، وكذلك نشر الوعي بين المساهمين والمستثمرين على حد سواء.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ضوء قواعد الحوكمة

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد الحوكمة.

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية وتأثرها بقواعد الحوكمة.

المبحث الثالث: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير المالية.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ضوء قواعد الحوكمة

3-1 تمهيد:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد - بشكل كبير - في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، ومما لاشك أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية. (فاتح وبشير، 2006)

إن الإفصاح المحاسبي هو الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها من ناحية أخرى. (الملحم، 2003)

ويظهر كذلك دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، والسياسات المحاسبية الملائمة والمخاطر المترتبة عليها وسياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر، كما ويتجلى دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن (طه، 1999).

واستناداً لما تقدم يتناول هذا الفصل بالتحليل والمناقشة الإفصاح المحاسبي، وعلاقته بقواعد حوكمة الشركات، وكذلك مفهوم جودة التقارير المالية والمحاسبية، وأخيراً آلية الربط بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة التقارير المالية.

المبحث الأول

الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد الحوكمة

3-1-1 مفهوم الإفصاح وطبيعته:

يعدُّ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشآت كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني. (سجيني، 2002)

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أيضاً روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

هذا وتختلف جهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة.

فمثلاً يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات، كما أن وجهة نظرهما معا قد لا ترضي المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها، وقد لا تتفق وجهة نظر كل هؤلاء مع رأي الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية وشبه الرسمية مثل: البنوك المركزية والمجامع المهنية المتخصصة. (الجاموس، 1999)

لقد تعددت جهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد عرفه البعض بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية. كما أن الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى. (القاضي، 2000)، كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة. (عبد الله، 1995)، وكذلك يعني شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، 1991) فالإفصاح هو

تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد (حنان، 1990)، كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل (مطر وآخرون، 1995).

مما سبق يتضح أن الإفصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات. وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته. ومن المشار إليه ظهور الكثير من التفسيرات المرافقة للإفصاح، حيث نجد أنه من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى، يعني الإفصاح هو إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، ويختص الإفصاح بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم ذاتها أو في الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية. ويعد الإفصاح عموماً في إعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفاء مما يتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كان من شأن إغفالها تشويه مغزى ما تقدمه للمستفيدين والمستخدمين للتقارير المالية، كذلك عرض للمعلومات الهامة للطوائف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها، هذا وقد عكس الفكر المحاسبي والاقتصادي ضرورة وأهمية الإفصاح من خلال توضيح الطريقة التي تتلاءم مع كمية المعلومات وأهميتها حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة ضرورة اشمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها.

3-1-2 أنواع الإفصاح:

1- الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة

المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. (الظاهر، 2004)

2- الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. (حسن، 2002)

3- الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد. (حماد، 2000)

4- الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية و الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6- الإفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

ومما سبق يتضح أن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة وبالنوعية المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب، وبالتالي فإن الإفصاح يحقق ما يلي: (العسرة، 2004)

- حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة أو الخاصة.
- تنمية الاستثمارات.
- جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء أكانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية.
- حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف.
- إطلاع المقرضين الحاليين أو المستقبليين على الأوضاع المالية لهذه الشركات.
- تجنب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

هذا ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فأنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية. (جربوع، 2004)

1- الشمولية:

تشير هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفسار لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

2- الدقة:

من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأة، موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.

3- الملاءمة:

ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

4- التوقيت:

يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية.

5- الوضوح:

الوضوح هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة .

3-1-3 مدي تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي:

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات. كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية عالمياً ومحلياً، ولا زال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات. (حنان،1990)

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلباً ضرورياً، من أجل إسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.

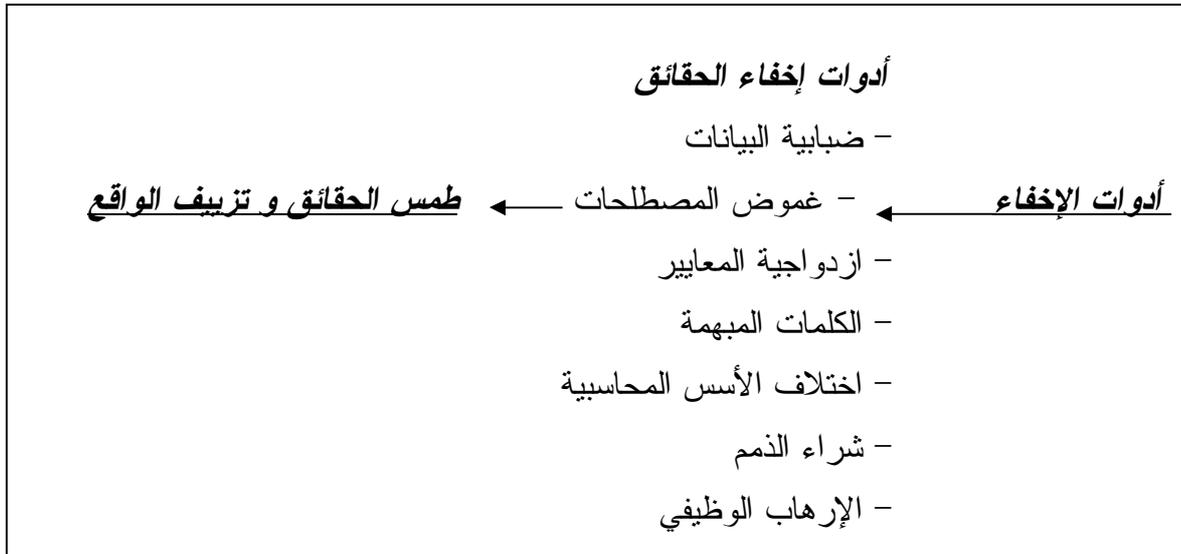
كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية وفرضية استمرار المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات للمقارنة.(السعدني،2007)

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية. (الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضاً الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.

3-1-4 طرق إخفاء الحقائق

إن الإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين و كذلك الأطراف الأخرى، و كل شركة ملزمة قانونياً إعطاء معلومات ضرورية، صادقة و كافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهاضاً لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليباً وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق.

طرق إخفاء الحقائق



(المصدر: فاتح وبشير، 2006)

مثلاً قد يعتمد مجلس إدارة الشركات إلى إخفاء الديون و تضخيم الأرباح من أجل رفع قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق، وكذلك استفادة أصحاب المعلومات الحقيقيين من وضع الشركة وتمكينهم من تحقيق صفقات رابحة و بيع حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق ببطء. إن وجود نظام جيد لحوكمة الشركة يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور

مثل هذه التصرفات و الحد من محاولات التضليل هذه و خاصةً إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية و تحسين درجة الوضوح و الشفافية(فاتح وبشير،2006)

المبحث الثاني

جودة التقارير المالية وتأثيرها بقواعد الحوكمة

3-2 تمهيد:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، وبالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية. (كحاله وحنان، 2002)

3-2-1 مفهوم الجودة في التقارير المالية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها (خليل، 2003)

إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات . ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. (الشيرازي، 1990)

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية: (مطر، 2002)

- حصر العمليات والإحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلان النظام المحاسبي.

- تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على معلومات المحاسبية.
 - توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة فى صورة تقارير مالية.
 - الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.
- واستناداً لما سبق يتبين أن النظام المحاسبى يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

3-2-2 العوامل المؤثرة فى جودة التقارير المالية:

- تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسى الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر فى عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبى يمكن بيانها فيما يلي: (حسين، 1997)
- يستند النظام المحاسبى فى أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل فى مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة فى النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات:
- أ- المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها فى إنتاج المعلومات المحاسبية.
 - ب- المقومات البشرية: وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبى والعاملين فيه.
 - ت- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
 - ث- قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

3-2-3 خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية:

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية ومنها: (المجمع العربي، 2001)

• **الملاءمة:**

لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجلها. وتعتبر المعلومات ذات جودة عالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذ القرار على تقييم محصلة هذا القرار وملاءمة في اختيار بديل من بين البدائل واعتباره ذات أهمية إذا كان الإفصاح عنه له تأثير في قرار المستخدم للمعلومات بين البدائل المتاحة وقد وصف مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملاءمة أنه المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية.

• **المصداقية:**

تعتبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلى أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدراً ملائماً لمستخدمي التقارير المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الامانة وبما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

• **الدقة:**

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم توافر الدقة في المعلومات إلى حالة عدم التأكد ، وتؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بمصير الشركة وإلى عدم اتخاذ القرار المناسب، فإذا كانت المعلومات التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق تتميز بالدقة وتصبح أمينه ويمكن الاعتماد عليها.

• **التوقيت المناسب:**

يعتبر التوقيت عنصراً مهماً من عناصر النجاح في عمليه اتخاذ القرار، فلهذا يجب ان تصل المعلومات لمتخذها في الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة. وترتبط التوقيت الملائم

بالقوائم المالية أي يمكن إتاحة هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لفترات دورية متقاربة.

• الفهم والاستيعاب:

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدى استيعاب متخذ القرارات لهذه المعلومات، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومه لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته. فلهذا يتعين على من يقومون بأعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات مستخدميها لهذه القوائم وحدود تلك القدرات، حتي يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

• الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:

تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها، أي أن تكون المعلومات مصدراً مهماً في صياغة اتخاذ القرار حيث يؤدي إهمالها إلى خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبط بأمانه المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ولهذا يجب أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، والتعرف على ما يحتاجه المستخدم من معلومات، بحيث إذا أدى حذف أي معلومة أو عدم الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غير صحيحة إلى التأثير على تقييم المستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ القرار فأنها تعتبر في هذه الحالة ذات أهمية.

• الكفاية

تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستفيدين منها.

ومما سبق يتضح بأن جودة التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينة تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلأ مع مستخدمي المعلومات في حالة إدخال تغيرات جوهرية على الأنشطة القائمة وتحقق السرعة في نقل المعلومة وتوقيتها وأهميتها ودرجة مصداقيتها والوثوق بها.

3-2-4 معايير جودة التقارير المالية

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء، تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة Accounting Theory ، لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمتل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية : (خليل، 2003)

1 - معايير قانونية.

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها. (خليل، 2003)

2- معايير رقابية.

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والإطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة. (موسي، 2008)

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

3- معايير مهنية.

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والامانة.(جربوع،2004)

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

4- معايير فنية.

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.(FASB,2004)

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحكومة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية و سن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين ، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة. ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الاخرى تلعب دوراً كبيراً فى مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

المبحث الثالث

العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير المالية

3-3 تمهيد:

يتبين مما سبق أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء؛ لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة .

3-3-1 علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي وبأن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوي الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلاً أيضاً وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن

الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار. (خليل، 2003)

إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنباً لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

3-3-2 انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير.

يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في السلوك غير أخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحدد المهنة. وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها. (حنان، 2003)

هذا وكما كان السوق المالي يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن الإفصاح يعد مطلباً ضرورياً حتي يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي على حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداءً جيداً للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

3-3-3 تنوع الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها: (الشيرازي، 1999)

- طبيعة المستخدم
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية
- نوع المعلومات المحاسبية ومستوي جودتها وكميتها.
- التوقيت والسليم المناسب للمعلومات المحاسبية.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار. (Richard G. Schroeder, 2000)

واستناداً لما تقدم فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملاءمة و الموثوقية المتمثلة في: (FASB, 2004)

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

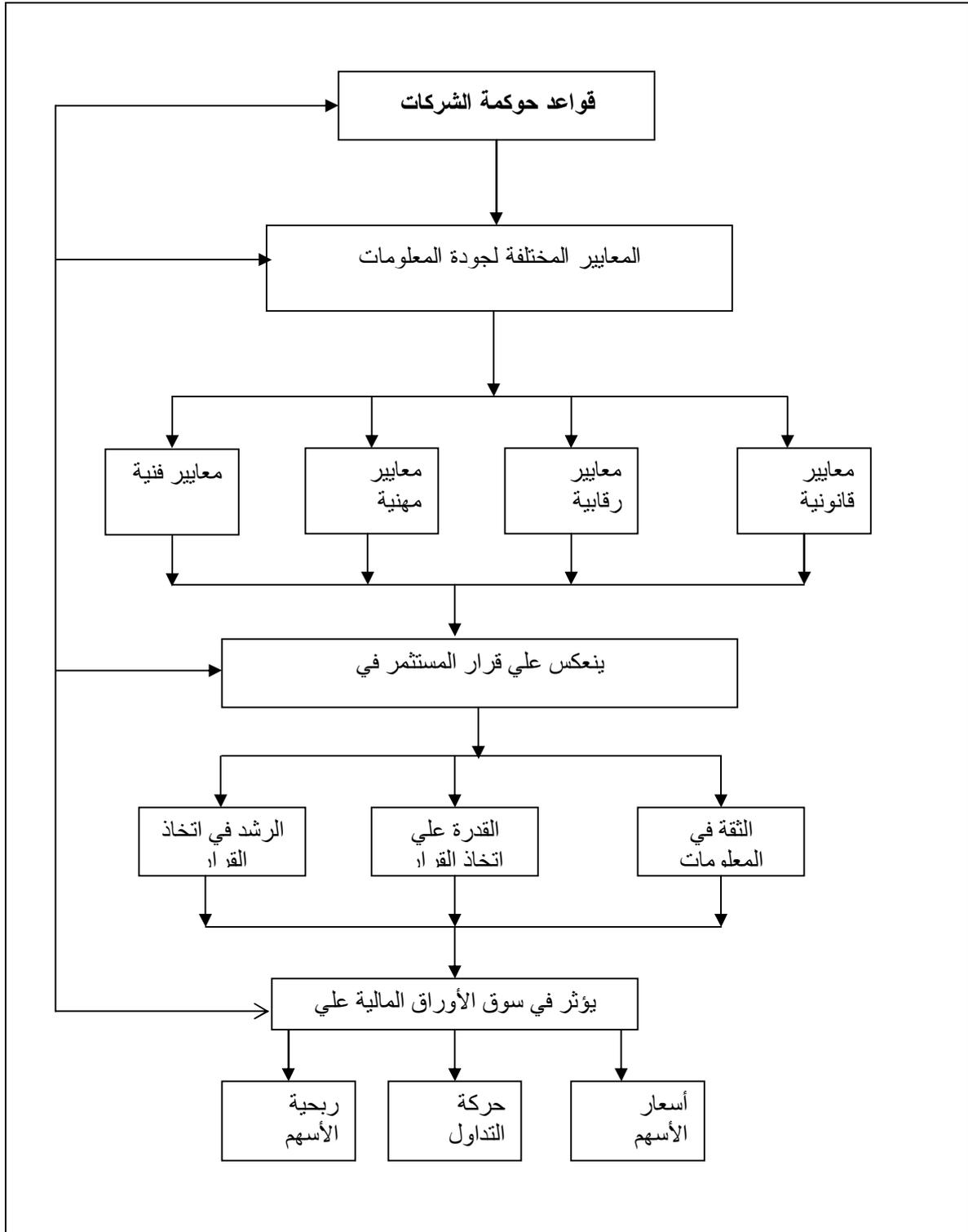
2- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

3- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

و للاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين:

شكل رقم (4)

علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية وانعكاسه على قرارات المستثمرين



لمصدر: خليل 2003

الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-4 مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً سريعاً للإطار المنظم لعمل سوق فلسطين للأوراق المالية بهدف التعرف على طبيعة ونوعية الشركات المدرجة فيه (موضوع الدراسة) وبعض مؤشرات الأداء كما يتضمن تحليلاً للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة واختبار فرضيات البحث كما يلي:

أولاً: أداء السوق الأوراق المالية:

يعتبر سوق فلسطين للأوراق المالية إحدى الأسواق الناشئة، وهو يعمل في ظل ظروف غير عادية، نظراً لارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي بسبب الاتفاقيات التي وقعتها السلطة مثل اتفاقية باريس الاقتصادية المكتملة لاتفاقيات أسلو والخاص بالجوانب الاقتصادية، مما أدى إلى تقييد العديد من المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية. (الصادي، 2008)

وقد بدأت فكرة سوق فلسطين للأوراق المالية في مطلع 1995 بعد إدراك الاقتصاديين في فلسطين بأهمية إنشاء سوق حديثة متطورة ومنظمة لتسهيل التعامل بالأوراق المالية، وتم توقيع اتفاقية تشغيل سوق الأوراق المالية كشركة مساهمة خاصة بين رجال الأعمال والسلطة الفلسطينية في 1996/11/7، وعقدت أول جلسة تداول في 1997/2/18 وكانت أول بورصة عربية تستخدم التقنية الحديثة للتداول بالأوراق المالية، وبالرغم من حدائته والأوضاع المحيطة به بدأ ينمو بشكل مستمر وبطيء من حيث عدد الشركات المدرجة في السوق وعدد الجلسات وحجم التداول، حيث ارتفع عدد الشركات المدرجة في عام 1997 إلى 18 شركة ووصل في عام 2009 إلى 37 ويتوقع القائمين على السوق زيادة عدد الشركات بسبب تشكيل إطار تنظيمي قوي للأسواق المالية في فلسطين ومن ضمنها هيئة سوق رأس المال. (www.p-s.com) (2009/02/18,e.com)

وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بأداء السوق:

• جلسات التداول

بدأ السوق بجلستين أسبوعياً ثم أصبحت 3 جلسات عام 1999 ثم 4 جلسات عام 2000 وأخيراً 5 جلسات أسبوعياً منذ بداية عام 2003 (عبادي، 2007).

• شركات الوساطة

تعمل تسع شركات وساطة موزعة على مختلف مناطق الضفة الغربية وغزة (عبادي،

2007).

• حجم التداول

ارتفع حجم التداول من 25 مليون دولار عام 1997 إلى 68 مليون عام 1998 ليصل إلى أكثر من 150 مليون دولار عام 1999 و 189 مليون عام 2000، ولكن خلال السنوات الأولى من الانتفاضة بدا السوق بالركود ولم ينهض إلا في الربع الأخير لعام 2004 وفي عام 2005 كان حجم التداول قد وصل إلى ما يزيد عن 2 مليار دولار وانخفض إلى 1 مليار عام 2006 ثم إلى 451 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2007، حتى وصل إلى ملياري دولار تقريباً في أغسطس عام 2008 (www.p-s-e.com، 2008/08/18).

• مؤشر القدس

استمر مؤشر القدس في الارتفاع التدريجي منذ بداية عمل السوق ليصل إلى 285 نقطة بنهاية أيار من عام 2000 قبل أن ينخفض إلى 207 نقاط بنهاية العام بسبب الحصار الإسرائيلي وبداية الانتفاضة، ثم بدا يتذبذب بين 160-200 خلال الأعوام 2001-2004، وقد بدا في الارتفاع في الربع الأخير من عام 2004 ليصل إلى 277 نقطة ثم قفز عام 2005 ليصل إلى 1128 نقطة بنهاية العام بزيادة قدرها 307% وذلك لعدة أسباب أهمها: استقرار الوضع الاقتصادي والإصلاح المالي الذي بدا عام 2004 وتحويل ملكية شركات الخدمة التجارية في مجموعة الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني ودخول مستثمرين جدد وصناديق استثمارية جديدة إلى السوق، وفي عام 2006 بدأ المؤشر بالانخفاض نتيجة لجني الأرباح وخروج بعض المستثمرين وكذلك الحصار الذي فرض على الحكومة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية فانخفض المؤشر بنسبة 46% ليصل إلى 605 بنهاية العام 2007، واستمر المؤشر بالانخفاض التدريجي خلال العام 2007 حيث انخفض بنسبة 15.8% إلى أن وصل 509 في منتصف عام 2007 (عبادي، 2007)، إلى أن وصل إلى 669.7 في أغسطس 2008 (www.p-s-e.com، 2009/08/18).

• القوانين والأنظمة

في البداية عمل السوق بتعليمات أعدتها إدارة السوق للتداول وللإدراج والإفصاح، حتى صدور قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، وقانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004 في الجريدة الرسمية، كما تم إنشاء هيئة رأس المال لتقوم بالمراقبة والإشراف على التداول وعلى إصدار الأوراق المالية والشركات المدرجة وذلك لزيادة الشفافية وزيادة كفاءة السوق، وأصبحت هي الجهة الوحيدة المشرفة قانونياً على عمل السوق المالي والشركات المدرجة فيه وشركات الوساطة التابعة له، وقد تم على أثره تحديث أنظمة التداول ونظام مركز الإيداع والتمويل ونظام الأرشفة الإلكتروني ونظام التخزين الاحتياطي ونظام بث البيانات ونظام إحصائيات التداول (عبادي، 2007)، ويحكم سوق فلسطين للأوراق المالية مجموعة قوانين أهمها،

قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004، قانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964، قانون الشركات رقم 18 لسنة 1929، قانون مكافحة غسل الأموال لسنة (2007)، قانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لسنة 1998، و قانون التحكيم رقم 3 لسنة 2000، كما توجد مجموعة من الأنظمة التي تعتبر جزءاً من القوانين التي تنظم عمل السوق أهمها، نظام قواعد السلوك المهني، نظام فض المنازعات، نظام الإدراج، نظام الإفصاح، نظام العضوية، و نظام التداول، بالإضافة إلى مجموعة من التعليمات أهمها، تعليمات الرسوم والعمولات والغرامات، تعليمات ترخيص شركات الأوراق المالية، تعليمات ترخيص صناديق الاستثمار، و تعليمات التداول عبر الانترنت، وفيما يلي أهم هذه الأنظمة والقوانين (<http://muqtafi.birzeit.edu>).

مما سبق يتضح كثرة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل سوق فلسطين للأوراق المالية، ودور هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في الرقابة والإشراف على عمليات تداول وإصدار الأوراق المالية، ويبقى السؤال حول مدى انسجام الإطار القانوني والرقابي للسوق المالي الفلسطيني مع قواعد الحوكمة ، خاصة أن عدداً من المهتمين يرى ضرورة إعادة النظر في البيئة القانونية المنظمة لعمل قطاع المال في فلسطين بشكل يحد من التناقضات والتعارضات الواردة فيها، مما يؤدي إلى استقطاب رؤوس أموال إضافية وممارسة إدارة سليمة وفقاً لقواعد الحوكمة في مؤسسات قطاع المال والجهات المشرفة عليه، لذلك تحاول الدراسة الميدانية التعرف على مدى التوافق والملاءمة بين البيئة القانونية والرقابية المنظمة لعمل الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من جهة وبين قواعد الحوكمة الشركات من جهة أخرى، واثراً للالتزام بهذه القواعد على كفاءة السوق المالي في فلسطين.

4-2 ثانياً: تحليل البيانات واختيار الفرضيات:

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداء الدراسة المستخدمة وطرق أعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الجزء وصفاً للإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أداة الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية اللازمة لتحليل الدراسة.

4-2-1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث حيث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي

دون تدخل في مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف على مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات.

أ. البيانات الأولية:

تم إعداد استبانة الدراسة توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ب. البيانات الثانوية:

وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

4-2-2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية الوسطي في جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي والتي تجاوزت مع الباحث وعددها 31 شركة من أصل 37 شركة وبذلك يضم مجتمع الدراسة عدد 302 مفردة موزعين على الشركات المدرجة حسب جدول رقم (1):

4-2-3 عينة الدراسة

تم تحديد عينة الدراسة مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 150 مفردة، وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، واسترداد منها 125 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد 4 استبانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 121 استبانة، يوضح الجدول التالي أسماء الشركات وعدد الأفراد (مجتمع الدراسة) وعدد أفراد العينة.

جدول رقم (1)

بيان بعدد الشركات المدرجة في السوق المالي ومجتمع وعينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	عدد أفراد المجتمع	العينة	الاستبيانات المستردة
1	البنك الإسلامي العربي	10	8	6
2	بنك فلسطين المحدود	18	13	11
3	بنك الاستثمار الفلسطيني	9	6	5
4	بنك القدس للتنمية والاستثمار	9	6	5
5	البنك الإسلامي الفلسطيني	15	6	6
6	البنك الرفاه للتنمية والاستثمار	9	3	2
7	الشركة العربية لصناعة الدهانات	9	3	2
8	شركة دواجن فلسطين	7	4	3
9	شركة بيرزيت للأدوية	11	3	2
10	شركة مطاحن القمح الذهبي	9	5	3
11	شركة سجانر القدس م.ع.م	11	4	3
12	شركة القدس للمستحضرات الطبية	9	2	2
13	شركة فلسطين لصناعة اللدائن	7	3	2
14	الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	11	3	1
15	شركة مصانع الزيوت النباتية	7	4	2
16	شركة المؤسسة العربية للتأمين	7	3	2
17	المجموعة الأهلية للتأمين	5	4	4
18	شركة ترست العالمية للتأمين	9	3	3
19	شركة المشرق للتأمين م.ع.م	7	3	3
20	شركة التأمين الوطنية	5	2	2
21	شركة الانتماء للاستثمار والتنمية	9	6	5
22	الشركة الفلسطينية للاستثمار والإتماء	9	6	6
23	شركة فلسطين للاستثمار الصناعي	9	7	6
24	شركة فلسطين للاستثمار العقاري	11	6	5
25	شركة الاتحاد للأعمار والاستثمار	9	5	4
26	الشركة الفلسطينية للكهرباء	15	6	5
27	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسويق	11	5	4
28	شركة المؤسسة العربية للفنادق	9	4	3
29	المؤسسة العقارية العربية	7	5	4
30	شركة جراند بارك للفنادق والاستجمام	11	4	4
31	ش الاتصالات الفلسطينية	18	8	6
	المجموع	302	150	121

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:
المجموعة الأولى: البيانات الشخصية والوظيفية:

1- المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (2) أن 66.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " بكالوريوس"، و22.3% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " ماجستير " ، و 2.5% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " دكتوراه " ، و 9.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " مؤهلات أخرى" يبين الجدول التالي من دراسة العينة أن جميع الفئة المستهدفة من حملة الشهادات العلمية الأولى فأعلى ويدل ذلك على أن العينة من المؤهلين علمياً، الأمر الذي يساهم في دقة الإجابات وسلامتها.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	80	66.1
ماجستير	27	22.3
دكتوراه	3	2.5
أخرى	11	9.1
المجموع	121	100.0

2- القطاع التي تنتمي إليه الشركة:

يبين جدول رقم (3) أن 21.5% من الشركات تنتمي إلى قطاع " الاستثمار " ، و 21.5% من الشركات تنتمي إلى قطاع " خدمات " ، و 11.6% من الشركات تنتمي إلى قطاع " تأمين " ، و 28.9% من الشركات تنتمي إلى قطاع " البنوك " ، و 16.5% من الشركات تنتمي إلى قطاع " الصناعة "

ويلاحظ أن البنوك تشكل النسبة الأعلى ثم تليها قطاع الاستثمار والخدمات ثم قطاع الصناعة ثم قطاع التأمين مما يدل على تنوع مجتمع وعينة الدراسة، الأمر الذي يعكس إيجابياً على النتائج وإمكانية تعميمها.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع التي تنتمي إليه الشركة

النسبة المئوية	التكرار	القطاع التي تنتمي إليه الشركة
21.5	26	الاستثمار
21.5	26	خدمات
11.6	14	تأمين
28.9	35	البنوك
16.5	20	الصناعة
100.0	121	المجموع

3-المستوى الوظيفي:

يبين جدول رقم (4) 24.0% من عينة الدراسة هم من " مجلس الإدارة " ، و 43.0% من عينة الدراسة هم من " مدير " ، و 33.1% من عينة الدراسة هم من " مستويات وظيفية أخرى " ، مما يعني التعرف على آراء جميع إجابات المبحوثين المتخصصين الذين يشغلون وظائف متعددة.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى الوظيفي
24.0	29	مجلس الإدارة
43.0	52	مدير
33.1	40	أخرى
100.0	121	المجموع

4 - عدد سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (5) أن 11.6% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم " أقل من 5 سنوات " ، و 21.5% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " من 5 إلى 10 سنوات " ، و 25.6% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " من 10 إلى أقل من 15 سنة " ، و 41.3% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " أكثر من 15 سنة " يوضح الجدول الآتي عدد سنوات الخبرة فنجد أن حجم الفئة التي قامت بتعبئة الاستبانة هي أكثر من 15 سنة مما يعني انعكاس إجابات المبحوثين على سلامة النتائج في ضوء الخبرات المتعددة لهم.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	14	11.6
من 5 إلى 10 سنوات	26	21.5
من 10 إلى أقل من 15 سنة	31	25.6
أكثر من 15 سنة	50	41.3
المجموع	121	100.0

4-2-4 أداة الدراسة :

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- 1- إعداد استبانته أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- 2- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- 3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- 4- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- 5- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- 6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى مجموعتين كما يلي:

المجموعة الأولى: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 6 فقرات

المجموعة الثانية: تتناول أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" وتم تقسيمها إلى ستة محاور كما يلي:

- المحور الأول : يناقش وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ، ويتكون من 9 فقرات
- المحور الثاني : يناقش توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين ، ويتكون من 13 فقرة.

- **المحور الثالث :** يناقش توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين ، ويتكون من 12 فقرة
- **المحور الرابع :** يناقش توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة ، ويتكون من 7 فقرات.
- **المحور الخامس :** يناقش توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح ، ويتكون من 9 فقرات
- **المحور السادس :** يناقش توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة ، ويتكون من 9 فقرات

وقد كانت درجة الإجابة على كل فقرة مكونة من 5 درجات بحيث أعلى درجة تمثل اعلي درجة من الموافقة، و الدرجة 1 تعني اقل درجة من الموافقة حسب جدول رقم (6)

جدول رقم(6)

مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	موافق تماما	←→	غير موافق بشدة
الدرجة	5	2 3 4	1

4-2-5 صدق وثبات الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:
صدق فقرات الاستبيان : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1- صدق الاداه :

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية فى كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين فى المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل فى ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها فى نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

المجموعة الثانية: مدي تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة
جدول رقم (7) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قسمة r الجدوليه والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (7)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة.	0.511	0.004
2	تعمل إدارة السوق المالي على رفع مستوي الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.	0.403	0.027
3	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات.	0.465	0.010
4	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.	0.504	0.004
5	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها.	0.441	0.015
6	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	0.738	0.000
7	تقوم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنظمة.	0.637	0.000
8	هل قوانين الشركات المطبق في فلسطين يكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.	0.608	0.000
9	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركات المدرجة.	0.660	0.000

قيمة r الجدوليه عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين:

جدول رقم (8) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني : توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين.	0.469	0.009
2	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة.	0.430	0.018
3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.	0.710	0.000
4	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل.	0.703	0.000
5	يشارك المساهمون في إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي في الشركة.	0.680	0.000
6	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة.	0.522	0.003
7	هل في الواقع يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.	0.708	0.000
8	يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح.	0.781	0.000
9	يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصياً أو غيابياً مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت.	0.804	0.000
10	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة.	0.443	0.014
11	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة.	0.673	0.000
12	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة.	0.617	0.000
13	هل قانون السوق يوفر عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه في الرقابة على الشركات.	0.784	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين

جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (9)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث : توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع

المساهمين

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.769	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	1
0.000	0.733	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	2
0.000	0.784	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.	3
0.000	0.831	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.	4
0.000	0.656	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.	5
0.001	0.592	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.	6
0.000	0.814	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.	7
0.000	0.636	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المتساوية لكل المساهمين.	8
0.000	0.739	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.	9
0.000	0.662	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.	10
0.000	0.625	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.	11
0.003	0.526	يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم.	12

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الرقابة قواعد الحوكمة

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع : توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون.	0.678	0.000
2	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء.	0.827	0.000
3	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	0.750	0.000
4	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.	0.693	0.000
5	يتم تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإعسار المالي للشركات.	0.563	0.001
6	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات.	0.760	0.000
7	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.	0.681	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح:

جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن

معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (11)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الخامس : توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	0.866	0.000
2	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم.	0.772	0.000
3	هل يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين.	0.654	0.000
4	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.	0.683	0.000
5	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	0.586	0.001
6	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	0.865	0.000
7	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	0.680	0.000
8	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية.	0.820	0.000
9	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.	0.855	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس: توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة:

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس (توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن

معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (12)

الصدق الداخلي لفقرات المحور السادس : توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة.	0.727	0.000
2	يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الإطراف ذات المصلحة.	0.695	0.000
3	يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة.	0.647	0.000
4	يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	0.649	0.000
5	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.	0.733	0.000
6	يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.	0.552	0.002
7	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.	0.807	0.000
8	يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.	0.669	0.000
9	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	0.840	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

• صدق الاتساق البنائي لمحاو الدراسة:

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول رقم (13)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.	0.763	0.000
الثاني	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.	0.835	0.000
الثالث	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.	0.893	0.000
الرابع	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.	0.836	0.000
الخامس	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	0.903	0.000
السادس	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.	0.829	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

4-2-6 ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

تم إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{r^2}{r+1}$ حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (14) يبين أن هناك معامل

ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان

جدول رقم (14)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

التجزئة النصفية				محتوى المحور	المحور
مستوى المعنوية	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط	عدد الفقرات		
0.000	0.8063	0.6754	9	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.	الأول
0.000	0.7952	0.6600	13	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.	الثاني
0.000	0.7912	0.6545	12	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.	الثالث
0.000	0.8494	0.7382	7	توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.	الرابع
0.000	0.8575	0.7506	9	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	الخامس
0.002	0.9208	0.8533	9	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.	السادس
	0.8124	0.6840	78	جميع الفقرات	

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (15) أن معاملات الثبات مرتفعة

جدول رقم (15)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.	9	0.8761
الثاني	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.	13	0.8971
الثالث	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.	12	0.8566
الرابع	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.	7	0.9333
الخامس	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	9	0.9256
السادس	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.	9	0.9310
	جميع الفقرات	78	0.9635

4-2-7 المعالجات الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات
- 2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
- 3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
- 4- معادلة سييرمان براون للثبات
- 5- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S)
- 6- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

- ❖ اختبار التوزيع الطبيعي
- ❖ تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (16) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (16)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الجزء	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.	9	0.772	0.589
الثاني	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.	13	1.164	0.133
الثالث	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.	12	1.276	0.077
الرابع	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.	7	1.019	0.250
الخامس	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	9	1.275	0.078
السادس	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.	9	1.168	0.131
	جميع الفقرات	78	1.251	0.087

تحليل فقرات الدراسة

المجموعة الثانية: مدي تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.98 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05

تحليل فقرات المحور الأول : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 81.65%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إدارة السوق المالي تعمل على رفع مستوي الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات "
2. في الفقرة رقم " 7 " بلغ الوزن النسبي " 80.83%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية تقوم بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنظمة "
3. في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 77.85%" ومستوى الدلالة " " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة "
4. في الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبي " 76.53%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المتطلبات القانونية والرقابية تتوافق في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها "
5. في الفقرة رقم " 9 " بلغ الوزن النسبي " 75.21%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " متطلبات قواعد الحوكمة تتناسب مع مقدار الإفصاح في الشركات المدرجة "

6. فى الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبى "72.73%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتوفر هيكل تنظيمى ووصف وظيفى وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم فى تطوير الحوكمة "
7. فى الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبى "70.58%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " قوانين الشركات المطبق فى فلسطين يكفل للمساهمين الحق فى انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة "
8. فى الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبى "68.26%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " الهيئات الإشرافية والرقابية فى السوق تقوم بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة "
9. فى الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبى "64.79%" ومستوى الدلالة "0.013" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتوفر إطار تنظيمى فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات "

وبصفة عامة يتبين أن من الجدول رقم المتوسط الحسابى لجميع فقرات المحاور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) تساوى 3.71 ، و الوزن النسبى يساوى 74.27% وهى اكبر من الوزن النسبى المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوى 13.450 وهى اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى 1.98، و مستوى الدلالة تساوى 0.000 وهى اقل من 0.05

نستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية تراعى وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بدرجة ليست عالية من حيث توفر دعم من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الوسطى ووجود تشريعات واضحة وسن قوانين مع توفر إطار فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة، بالإضافة إلى هيكل تنظيمى ووصف وظيفى يحدد المسؤوليات والصلاحيات مع قيام هيئات إشرافية ورقابية بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

جدول رقم (17)

تحليل فقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة)

م	الفقرات	الحسابي المتوسط المعياري	الانحراف	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة.	3.89	0.964	77.85	10.181	0.000
2	تعمل إدارة السوق المالي على رفع مستوي الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.	4.08	0.759	81.65	15.686	0.000
3	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات.	3.24	1.041	64.79	2.532	0.013
4	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.	3.64	0.785	72.73	8.914	0.000
5	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها.	3.83	0.715	76.53	12.714	0.000
6	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	3.41	0.882	68.26	5.154	0.000
7	تقوم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنتظمة.	4.04	0.768	80.83	14.913	0.000
8	هل قوانين الشركات المطبق في فلسطين يكفل للمساهمين الحق في	3.53	0.837	70.58	6.948	0.000

م	الفقرات	الحسابي	المعيارى	الاحرف	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
	انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.						
9	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح فى الشركات المدرجة.	3.76	0.764	0.764	75.21	10.947	0.000
	جميع الفقرات	3.71	0.584	0.584	74.27	13.450	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "120" تساوي 1.98

تحليل فقرات المحور الثاني : توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فى المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- فى الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "81.49%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه "يوجد سهولة كبيرة فى نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين"

2- فى الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "78.51%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه "يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهولة".

3- فى الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "78.18%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة الشركة تقدم للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة".

4- فى الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "76.50%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه "يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح".

5- فى الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "73.67%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "المساهمون يشاركون فى اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة"

6- فى الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبى " 73.39% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يشاركون فى اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل "

7- فى الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبى " 73.22% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يقومون بالمشاركة والتصويت فى اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل "

8- فى الفقرة رقم " 9 " بلغ الوزن النسبى " 72.40% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصياً أو غيابياً مع مراعاة المساواة فى تأثير التصويت "

9- فى الفقرة رقم " 11 " بلغ الوزن النسبى " 71.90% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يطلعون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة "

10- فى الفقرة رقم " 13 " بلغ الوزن النسبى " 70.41% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " قانون السوق يوفر عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه فى الرقابة على الشركات "

11- فى الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبى " 69.92% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمون يشاركون فى إجراء أيه تعديلات على النظام الأساسى فى الشركة "

12- فى الفقرة رقم " 7 " بلغ الوزن النسبى " 69.42% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " فى الواقع يحق للمساهمين مساعلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة "

13- فى الفقرة رقم " 12 " بلغ الوزن النسبى " 69.42% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمين يطلعون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التى تقوم بها الشركة "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابى لجميع فقرات المحور الثانى (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين) تساوى 3.69 ، و الوزن النسبى يساوى 73.72 % وهى اكبر من الوزن النسبى المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوى 12.700 وهى اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى 1.98 ، و مستوى الدلالة تساوى 0.000 وهى اقل من 0.05 مما يدل

على توفر مقومات الحماية لحقوق المساهمين والمستثمرين في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ومما سبق يتبين أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية توفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها ولكن بدرجة ليست عالية من حيث سهوله نقل وتحويل ملكية الأسهم وتسجيلها بأسمائهم وكذلك الحصول على معلومات كافية من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة واطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات عادية أو غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة.

جدول رقم (18)

تحليل فقرات المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين)

م	الفقرات	الحسابي المتوسط المعياري	الإحراق	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين.	4.07	0.697	81.49	16.951	0.000
2	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله.	3.93	0.732	78.51	13.906	0.000
3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.	3.66	0.852	73.22	8.536	0.000
4	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل.	3.67	0.800	73.39	9.206	0.000
5	يشارك المساهمون في إجراء أيه تعديلات على النظام الأساسي في الشركة.	3.50	1.001	69.92	5.449	0.000
6	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة.	3.68	0.869	73.67	8.609	0.000
7	هل في الواقع يحق للمساهمين مساعلة	3.47	0.975	69.42	5.313	0.000

م	الفقرات	الاحراف المعيارى المتوسط الحسابى	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
	مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.				
8	يحق للمساهمين الإطلاع على إجراءات الإفصاح.	3.83	0.806	11.211	0.000
9	يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصياً أو غيابياً مع مراعاة المساواة فى تأثير التصويت.	3.62	0.839	8.125	0.000
10	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة.	3.91	0.753	13.284	0.000
11	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة.	3.60	0.988	6.624	0.000
12	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والمهمة التي تقوم بها الشركة.	3.47	0.876	5.913	0.000
13	هل قانون السوق يوفر عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه فى الرقابة على الشركات.	3.52	0.807	7.095	0.000
	جميع الفقرات	3.69	0.594	12.700	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "120" تساوي 1.98

تحليل فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فى المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. فى الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "79.50%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "المساواة فى معاملة جميع المساهمين تعتبر من أهم ضوابط الحوكمة.

2. فى الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبى "76.36%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبى عن تعاملاتهم الخاصة.
3. فى الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبى "76.00%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.
4. فى الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبى "74.71%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي "
5. فى الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبى "74.71%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة تسمح للمساهمين من تحقيق المتساوية لكل المساهمين.
6. فى الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبى "72.89%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.
7. فى الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبى "72.73%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.
8. فى الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبى "71.57%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.
9. فى الفقرة رقم "11" بلغ الوزن النسبى "70.74%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإجراءات تسمح بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.
10. فى الفقرة رقم "12" بلغ الوزن النسبى "69.26%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم.
11. فى الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبى "69.09%" ومستوى الدلالة "0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.

12. فى الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "64.46%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين) تساوي 3.63، و الوزن النسبي يساوي 72.68% وهى اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 12.715 وهى اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهى اقل من 0.05. فى ضوء ما سبق يتبين أن الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية تقوم بتوفير مقومات معاملة عادله ومتساوية بين جميع المساهمين بدرجة ليست كافية من حيث حضور المساهمين فى التصويت وحماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية والاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية وكذلك توفير آليات ووسائل تعويضه لحمايتهم.

جدول رقم (19)

تحليل فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	الدلالة	مستوى
1	تعتبر المساواة فى معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	3.98	0.570	79.50	18.835	0.000
2	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	3.74	0.761	74.71	10.629	0.000
3	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.	3.80	0.805	76.00	10.880	0.000
4	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم.	3.64	0.866	72.73	8.083	0.000
5	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.	3.58	0.892	71.57	7.133	0.000
6	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على	3.64	0.939	72.89	7.555	0.000

م	الفقرات	الحسابي المتوسط	الانحراف النسبي	الوزن النسبي	قيمة t	الدلالة	مستوى
	المعلومات الداخلية.						
7	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.	3.82	0.775	76.36	11.619	0.000	
8	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المتساوية لكل المساهمين.	3.74	0.716	74.71	11.298	0.000	
9	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.	3.45	0.847	69.09	5.906	0.000	
10	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين.	3.22	0.861	64.46	2.851	0.005	
11	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.	3.54	0.696	70.74	8.494	0.000	
12	يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم.	3.46	0.786	69.26	6.479	0.000	
	جميع الفقرات	3.63	0.548	72.68	12.715	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "120" تساوي 1.98

تحليل فقرات المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "80.17%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء.

2- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "76.86%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون.

3- فى الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبى "76.69%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجى والداخلى إلى الشركات.

4- فى الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبى "75.04%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على " وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.

5- فى الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبى "73.88%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.

6- فى الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبى "73.39%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإعسار المالى للشركات.

7- فى الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبى "72.89%" ومستوى الدلالة "0.000" وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابى لجميع فقرات المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) تساوي 3.78 ، و الوزن النسبى يساوي 75.56 % وهى اكبر من الوزن النسبى المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 13.227 وهى اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهى اقل من 0.05.

مما سبق تبين أن توافر مقومات دور أصحاب المصالح فى ممارسه أساليب قواعد الحوكمة لدى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية كانت بدرجة ليست عالية من حيث إيجاد طرق لتشجيع أصحاب المصالح باستثمار وتدقيق رأس المال الخارجى والداخلى إلى الشركات الذى يجسد عمل الفريق بمختلف أشكاله من مستثمرين وعاملين ودائنين وموردين من خلال إسهاماتهم لتعزيز التعاون وإنجاح المؤسسة على المدى البعيد.

جدول رقم (20)

تحليل فقرات المحور الرابع (توفر مقومات دور أصحاب المصالح فى ممارسة الرقابة على الإدارة)

م	الفقرات	الحسابى المتوسط المعيارى الإحصائى	الوزن النسبى	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون.	3.84	76.86	11.807	0.000
2	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين فى تحسين الأداء.	4.01	80.17	14.627	0.000
3	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	3.69	73.88	9.144	0.000
4	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية.	3.64	72.89	8.489	0.000
5	يتم تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإعسار المالى للشركات.	3.67	73.39	9.088	0.000
6	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجى والداخلى إلى الشركات.	3.83	76.69	10.929	0.000
7	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.	3.75	75.04	9.740	0.000
	جميع الفقرات	3.78	75.56	13.227	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "120" تساوي 1.98

تحليل فقرات المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة فى جدول رقم (21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة فى المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبى لكل فقرة كما يلي:

1- فى الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبى "79.67%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإفصاح يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين".

2- فى الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبى "78.18%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم".

3- فى الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبى "77.85%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة".

4- فى الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبى "77.36%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته".

5- فى الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبى "76.03%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم".

6- فى الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبى "75.87%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفى التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة".

7- فى الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبى "74.78%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية".

8- فى الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبى "73.72%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالى بالقدر الكافى وبدون استثناء".

9- فى الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبى "70.08%" ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقى".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابى لجميع فقرات المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) تساوى 3.80، و الوزن النسبى يساوى 75.95% وهى

أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 13.316 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 . مما سبق يتبين أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تراعي عملية الإفصاح عن ملكية الأسهم وكذلك الإفصاح عن أي ممارسه أو سلوك غير أخلاقي ونشر المعلومات الكافية ثم الإفصاح عن أي مخاطر جوهرية أو غير جوهرية بالإضافة إلى فاعليه الرقابة وقوتها، وذلك بدرجة ليست عالية مما يتطلب العمل على توفير مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح حيث إنه من الطبيعي أن يتم التطلع هؤلاء دائما للحصول على المزيد من المعلومات والتنبؤات المستقبلية.

جدول رقم (21)

تحليل فقرات المحور الخامس (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح)

م	الفقرات	الحسابي المتوسط	المعياري الإحصائي	الوزن النسبي	قيمة t	الدالة	مستوى
1	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء.	3.69	0.837	73.72	9.015	0.000	
2	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم.	3.91	0.671	78.18	14.907	0.000	
3	هل يؤدي الإفصاح إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين.	3.98	0.619	79.67	17.479	0.000	
4	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.	3.80	0.881	76.03	10.004	0.000	
5	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	3.50	0.950	70.08	5.839	0.000	
6	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	3.79	0.856	75.87	10.201	0.000	
7	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر	3.89	1.007	77.85	9.753	0.000	

م	الفقرات	الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	الدلالة	مستوى
	الجوهرية المتوقعة.						
8	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية.	3.74	0.899	74.78	8.815	0.000	
9	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.	3.87	0.752	77.36	12.691	0.000	
	جميع الفقرات	3.80	0.659	75.95	13.316	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "120" تساوي 1.98

تحليل فقرات المحور السادس (توفر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة حول (توفر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "80.50%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " أعضاء المجلس يراعوا جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة.

2- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "79.83%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المجلس يلتزم بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.

3- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "79.67%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " مجلس الإدارة يراعي المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة.

4- في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "78.18%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المجلس يقوم بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.

5- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "76.69%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " المجلس يعمل ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.

- 6- فى الفقرة رقم " 7 " بلغ الوزن النسبى " 76.69% " ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.
- 7- فى الفقرة رقم " 9 " بلغ الوزن النسبى " 76.20% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " مجلس الإدارة يوفر نظام رسمى يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- 8- فى الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبى " 75.87% " ومستوى الدلالة " " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " مجلس الإدارة يعمل على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.
- 9- فى الفقرة رقم " 6 " بلغ الوزن النسبى " 73.88% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهى اقل من 0.05 مما يدل على أن " المجلس يقوم باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابى لجميع فقرات المحور السادس (توفر مقومات مسؤوليات تحدد مجلس الإدارة) تساوى 3.88 ، و الوزن النسبى يساوى 77.50 % وهى اكبر من الوزن النسبى المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوى 15.434 وهى اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى 1.98، و مستوى الدلالة تساوى 0.000 وهى اقل من 0.05 .

يتبين مما سبق توافر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة فى الشركات المدرجة وذلك بدرجة ليست كافية من حيث مراعاة المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين وبذل العناية الكافية لتحقيق مصلحة المساهمين من خلال الالتزام بالقوانين والأنظمة ووضع الخطط ولاستراتيجيه الشاملة ومراقبتها ومتابعتها بالاضافه وكذلك اختيار أعضاء الإدارة الوسطى التنفيذيين ومساءلتهم عن أي خلل حتى يحقق الأفضل لمصلحة المساهمين.

جدول رقم (22)

تحليل فقرات المحور السادس (توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة)

م	الفقرات	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	النسبي الوزن	قيمة t	الدلالة مستوى
1	يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة.	3.98	0.875	79.67	12.357	0.000
2	يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	3.99	0.701	79.83	15.559	0.000
3	يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة.	4.02	0.908	80.50	12.416	0.000
4	يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	3.83	0.799	76.69	11.485	0.000
5	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال.	3.79	0.795	75.87	10.978	0.000
6	يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.	3.69	0.874	73.88	8.736	0.000
7	يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة.	3.83	0.723	76.69	12.703	0.000
8	يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.	3.91	0.695	78.18	14.384	0.000
9	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	3.81	0.799	76.20	11.149	0.000
	جميع الفقرات	3.88	0.624	77.50	15.434	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "120" تساوي 1.98

جميع المحاور

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (23) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وهي مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل عنصر كما يلي:

- توفر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة بوزن نسبي "77.50%" وقد احتل المرتبة الأولى.
- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح بوزن نسبي "75.9%" وقد احتل المرتبة الثانية.
- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة بوزن نسبي "75.6%" وقد احتل المرتبة الثالثة.
- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بوزن نسبي "74.27%" وقد احتل المرتبة الرابعة.
- توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين بوزن نسبي "73.7%" وقد احتل المرتبة الخامسة.
- توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بوزن نسبي "72.6%" وقد احتل المرتبة السادسة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحاور الستة تساوي 3.74 ، و الوزن النسبي يساوي 74.72% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 15.179 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 وتشير تلك النتائج بأن تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ليست بدرجة كافية.

جدول رقم (23)
تحليل محاور الدراسة

م	المحور	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.	3.88	0.624	77.50	15.434	0.000	1
2	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.	3.80	0.659	75.95	13.316	0.000	2
3	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.	3.78	0.647	75.56	13.227	0.000	3
4	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.	3.71	0.584	74.27	13.450	0.000	4
5	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.	3.69	0.594	73.72	12.700	0.000	5
6	توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين.	3.63	0.548	72.68	12.715	0.000	6
	جميع المحاور	3.74	0.534	74.72	15.179	0.000	

اختبار فرضيات الدراسة

في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.746 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه الفرضية تتفق مع دراسة أبو العزم حول أهميه تطبيق هيكل تنظيمي فاعل في الشركات ومراعاة تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة من الجهات العليا.

جدول رقم (24)

معامل الارتباط بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المحور	الإحصاءات	ودورها في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	معامل الارتباط	0.746
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	121

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 119 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.174.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة فى جدول رقم (25) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.914 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، هذا وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من قباجه، و خليل حول ضرورة توفر أسس ومقومات واضحة وعادلة لحماية حقوق المساهمين، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات.

جدول رقم (25)

معامل الارتباط بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية لشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية
توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح.	معامل الارتباط	0.914
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	121

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 119 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.174

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.948 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه تتفق أيضاً مع كل من دراسة قباجة وخليل حول توفر أسس ومقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بما فيهم صغار المساهمين، مما يدعم مستوى درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية.

جدول رقم (26)

معامل الارتباط بين توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح.	معامل الارتباط	0.948
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	121

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 119 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.174

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (27) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.896 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة فوزي حول توفر دور ومقومات لأصحاب المصالح في استخدام أساليب ممارسة سلطات، مما يدعم قراراتهم الاستثمارية، ويزيد من درجة الإفصاح والشفافية.

جدول رقم (27)

معامل الارتباط بين توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب سلطات الإدارة على زيادة درجة الإفصاح.	معامل الارتباط	0.896
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	121

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 119 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.174

الفرضية الخامسة:

توجد ارتباطه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (28) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.898 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من قباجة، أبو العزم، خليل حول توفر وجود مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي، مما يدعم القرارات الاستثمارية عند المساهمين.

جدول رقم (28)

معامل الارتباط بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح	معامل الارتباط	0.898
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	121

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 119 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.174

الفرضية السادسة:

توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ يبين توفر مقومات تحدد مسؤوليات مجالس الإدارة نحو زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (29) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.866 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.174، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من فوزي، ودهمش حول دور مجلس الإدارة في ممارسته لقواعد الحوكمة وتأثيره على درجة الإفصاح والشفافية وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالي.

جدول رقم (29)

معامل الارتباط بين توفر مقومات تحدد دور مجلس الإدارة في ممارسة قواعد الحوكمة نحو زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية لشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
توفر مقومات مدي المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح.	معامل الارتباط	0.866
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	121

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 119 " ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.174

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1-6: نتائج الدراسة:

فى ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات المسجلة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، فإن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق.
- 2- توفير بعض القوانين التي تساهم فى حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار فى الشركات المدرجة فى السوق المالي، الأمر الذي يتطلب إصدار النشرات واللوائح التفسيرية اللازمة لضبط الأداء المالي للسوق بشكل أكثر فاعلية.
- 3- وجود بعض التطبيقات بشأن توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين ولكنها لا ترقى إلى الدرجة الكافية التي تدعم رغبة وثقه المساهم فى السوق المالي، مما ينعكس على قراراته الاستثمارية .
- 4- على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح فى ممارسة أساليب قواعد الحوكمة ولكنها غير كافية وبخاصة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات.
- 5- عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، مما يؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- 6- محدودية دور مجالس الإدارات فى اختيار المدراء التنفيذيين، مما يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرارات، الأمر الذي يضعف قدرتهم فى المساءلة والمتابعة للمدراء التنفيذيين.
- 7- عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات فى وضع خطط استراتيجيه مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس فى متابعه أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.
- 8- يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافة الشركات المدرجة فى السوق المالي.
- 9- إن المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمان عدم التأثير على قراراته يساهم فى تعزيز الثقة فيه وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادل ومتساو للجميع.

6-2 التوصيات:

- 1- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات بهدف تنميه الوعي والدور الاستثماري فى المجتمع.
- 2- العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات فى هذا المجال.
- 3- ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين
- 4- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح فى ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم فى دعم وتشجيع المستثمرين.
- 5- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمان والأمان لأموالهم.
- 6- العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة فى اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم فى تطبيق القوانين والأنظمة.
- 7- ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع الشركات المدرجة، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة فى هذا المجال.
- 8- ضرورة قيام الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية العمل على رفع مستوى الحوكمة للحد من درجة المخاطرة فى السوق، وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي والتي تحد من رغبة المستثمر فى الاستثمار.
- 9- ضرورة قيام الشركات فى سوق فلسطين للأوراق المالية العمل على رفع مستوى الحوكمة لتعكس الأسهم قيمتها الحقيقية لحفز المستثمرين على الاستثمار فى السوق المالي فى ظل حالة عدم التأكد.
- 10- ضرورة الحفاظ على استقلالية سوق فلسطين للأوراق المالية، وضمان عدم التأثير على قراراته من الشركات المدرجة أو من الشركات الأعضاء وكذلك توفير مركز معلومات للمستثمرين والمساهمين فى السوق المالي، يختص بتوفير كافة المعلومات عن جميع الشركات المدرجة، حتى يتمكن المستثمرون من الاستفادة منها فى ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
- 11- ضرورة تطوير البيئة القانونية المنظمة لعمل السوق المالي بحيث تلبي احتياجات الحوكمة.

12- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.

13- العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة في الشركات المدرجة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة مديري ومجالس إدارات الشركات على تطوير إستراتيجية سليمة للحوكمة تساعد على تحسين كفاءة أداء تلك الشركات، والتخصيص الأفضل للموارد، بهدف تعظيم حجم العائد الذي يجنيه المستثمر وإظهار القيمة العادلة للسهم، مما يعزز الثقة في السوق المالي.

14- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها، ودورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.

3-6: الدراسات المستقبلية المقترحة:

يوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول:

- 1- تقييم دور هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في الرقابة والإشراف على عمل سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 2- مدى تأثير حوكمة الشركات في الحد من المضاربات في أسواق الأوراق المالية.
- 3- مدى فاعلية المؤسسات والجمعيات المهنية في إرساء قواعد الحوكمة في فلسطين.
- 4- دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي بالشركات.

المراجع

* الكتب العربية:

1. الحيايلى، وليد، دراسات فى المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
2. الشيرازي، عباس مهدي. نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل - الكويت - 1991. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة فى المصارف)، الدر الجامعية، مصر، 2005.
3. القاضي، حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2000.
4. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2001.
5. تشاركهام، جوناثان، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاص، 2003.
6. جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات فى القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003.
7. حلوة حنان، محمد رضوان. نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب - 1990.
8. حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد - إدارات - شركات - بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
9. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة فى المصارف)، الدر الجامعية، مصر، 2005.
10. حنان، رضوان، بدائل القياس المحاسبى المعاصر، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2003.
11. حنان، رضوان، تطور الفكر المحاسبى مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر، 2001.
12. سليمان، محمد، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى، الإسكندرية: الدار الجامعية، (2006).

13. على، عبد الوهاب وشحاته، شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات فى بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية الدار الجامعية، 2007.
14. محمد طارق يوسف ، حوكمة الشركات ، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد السادس عشر، أكتوبر- ديسمبر، 2003م ، ص 11.
15. مطر، محمد عطية ؛ الحياىلى، وليد ناجي ؛ الراوي ، حكمت أحمد . نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، دار حنين – مكتبة الفلاح – 1995.
16. نعيم دهمش ، الحاكمة المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة ، المؤتمر العلمي المهني الخامس بعنوان : التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، عمان ، الأردن ، 24-25 أيلول 2003.

• الدراسات والأبحاث:

1. السعدني، مصطفى حسن بسيونى، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007.
2. الفيومي، أحمد، أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة، دراسة تطبيقية على بورصة عمان، دراسات، مجلة العلوم الإدارية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، (2003).
3. القشي، ظاهر والخطيب، حازم، الحاكمة المؤسسية وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع فى الشركات المدرجة فى الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول (2006).
4. حبوش، محمد، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية (2007).
5. خليل، محمد، دور المحاسب الإداري فى إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، (2003).
6. عوض، أمال، قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية القاهرة، العدد الثالث، (2003).
7. فاتح، وبشير، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، منتدى محاسبة دوت نت، (2006).
8. قباجة، عدنان، اثر فاعلية الحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.

• المجلات والدوريات:

1. أبو العطاء، نزمين، **حوكمة الشركات سبيل التقدم، مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية،** 2003، www.hawkama.net، 2008/2/25.
2. أبو بكر، محمد، **اللجنة الوطنية للحوكمة والمهمة الصعبة،** مقالة، مجلة السوق المالي، العدد الثاني.
3. أبو دياب، نبيل، **آفاق تطوير لائحة حوكمة في فلسطين،** ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، رام الله، (2007).
4. الشعيبي، عزمي، **مجلة السوق المالي،** العدد 5، 2008.
5. الصاوي، عبد الحافظ، **سوق الأوراق المالية في فلسطين،** ملفات وقضايا، القدس أون لاين.
6. الصباغ، هاشم، **تنظيم السوق المالي يسهم في تدفق الأموال** باستمرار، 2006، <http://syriasteps.com>.
7. العبد، جلال، **حوكمة الشركات.. ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم؟،** شبكة اقتصاديات، www.4eqt.com، مقالة.
8. العصا، أحمد، **حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية... ترف أم حاجة ملحة؟،** مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الثاني.
9. اليافي، موفق، **الحوكمة الجيدة في مهنة المحاسبة،** الاتحاد العربي للمحاسبين القانونيين، بيروت، 2003.
10. أيوب، نظام، **مجلة السوق المالي،** العدد 5، 2008.
11. توفيق، محمد، **قراءات من الانترنت في حوكمة الشركات: الأهمية والمبادئ والمصطلحات،** مقالة، موقع حوكمة الشركات.
12. سنقرط، مازن، **مجلة السوق المالي،** العدد 5، 2008.
13. سوليفان، جون، **مقابلة،** مكتب الصحافة الفلسطيني، العدد 14.
14. شوقي، ماجد، **حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة..** صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة، www.cipe-arabia.org، 2004.
15. عبادي، سليمان، **دور البورصة في الاقتصاد-تقييم تجربة سوق فلسطين للأوراق المالية** ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007.
16. علاونة، عاطف، **مجلة السوق المالي،** العدد 5، 2008.

17. علاونة، عاطف، مراجعة لدور وأهمية هيئة سوق رأس المال في الرقابة على السوق المالي، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007.
18. عورتاني، هشام، مجلة السوق المالي، العدد5، 2008.
19. عورتاني، هشام و موسى، نائل، دليل منهجية الإدارة في المنشآت التجارية المعاصرة، مركز تطوير القطاع الخاص، فلسطين، ط1، 2003.
20. فوزي وآخرون، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003.
21. قباجة، وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس)، 2008.
22. مكحول، باسم، مجلة السوق المالي، العدد 5 ، 2008.
23. ميلليستين، ايرا، دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، الاجتماع الآسيوي الثالث للمائدة المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، سنغافورة، 2001.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Besley, Scott and Brigham, Eugene, Principles of Finance , London, south – western, (2003).
2. Charkham, Jonathan, Keepin better company, Corporate Governance ten years on, second edition, Oxford University Press, (2005), www.worldcat.org.
3. Colley, John, et al, What is Corporate Governance, McGraw-Hill Professional, (2005), www.worldcat.org.
4. Cooper, Kerry and Fraser, Donald, The Financial Marketplace, second edition, Addison-Wesley Publishing Co, (1986).
5. Fabozzi Frank & Modigliani Franco, Capital Markets, prentice-Hall Inc, USA, (1992).
6. Huse ,Morten, Boards, Governance and Value Creation, Cambridge University Press, (2007), www.cambridge.org
7. OECD, (1999), Principles of Corporate Governance Available: <http://www.oecd.org>.
8. OECD, (2004), Principles of Corporate Governance Available: <http://www.oecd.org>.
9. Ontario Teachers pension (2003), Good Governance is Good Business, Ottawa: OTP.

10. Pilbeam, Keith, Finance and Financial Markets, Macmillan press LTD, England, (1998).

Articles:

1. Heikal, Reem, www.investopedia.com.

Studies:

1. (Bai, et.al.) Corporate Governance and Market Valuation in China, The University of Hong Kong, (2002).
2. (Brown, Lawrence & Caylor, Marcus) Corporate Governance and Firm Performance (2004).
3. (Chtourou, et.al) Corporate Governance and Earnings Management, (2001).
4. (Core, et.al.) Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations, (2005).
5. (Gompers, Paul) Corporate Governance and Equity Prices, Quarterly Journal of Economics, 118, (2003).

ثالثاً: مواقع الانترنت:

1. موقع الهيئة العامة لسوق المال، www.cma.gov.eg
2. موقع حوكمة الشركات، www.hawkama.net
3. مركز المشروعات الدولية، www.Cipe-arabia.org
4. موقع محاسبو تكنولوجيا المعلومات، www.Infotechaccountants.Com
5. موقع جوهر معلومات الشرق الأوسط التجارية، www.ame.com
6. موقع المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org
7. موقع إسلام أن لاين، www.islameonline.com

الملاحق



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

الاستبانة التي بين يديك هي إحدى أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بعنوان:

اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

"دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

يرجي التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة ، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءةً متأنية، كما أتمني عليكم إعطاءها بعض اهتمامكم وذلك لما لإجاباتكم من أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة. علماً بأن المعلومات التي ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكراً لتعاونكم وحسن استجاباتكم

الباحث

ماجد إسماعيل أبو حمام

اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
"دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

المجموعة الأولى : معلومات عامة

الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكل من العبارات التالية:

1- الجهة: الشركات المدرجة:

أعضاء مجالس الإدارة الإدارة التنفيذية الواسطي

2 - المؤهل العلمي:

بكالوريوس ماجستير دكتوراه أخري

3- القطاع التي تنتمي إليه الشركة:

الاستثمار خدمات تأمين البنوك الصناعة

4- المستوي الوظيفي:

مجلس الإدارة مدير أخري (يرجي الذكر)

5 - عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات من 5 إلي 10 سنوات من 10 إلي أقل من 15
 سنة أكثر من 15 سنة

6 - العمر

أقل من 30 سنة من 30 إلي 40 سنه من 40 إلي 50 سنه أكثر من 50 سنة

المجموعة الثانية: مدي تأثير تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:

الرقم	الفقره	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة						
1-	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات المدرجة					
2-	تعمل إدارة السوق المالي علي رفع مستوي الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات					
3-	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات					
4-	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة					
5-	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها					
6-	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة					
7-	تقوم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنتظمة					
8-	هل قوانين الشركات المطبق في فلسطين يكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة					
9-	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في الشركات المدرجة					
المحور الثاني: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين						
1-	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين					
2-	يتم حصول المساهمين علي المعلومات					

					المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله
					يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل
					يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل
					يشارك المساهمون في إجراء أيه تعديلات علي النظام الأساسي في الشركة
					يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة
					هل في الواقع يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة
					يحق للمساهمين الإطلاع علي إجراءات الإفصاح
					يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصياً أو غيابياً مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت
					تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة
					يطلع المساهمون علي أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلي التأثير علي الشركة
					يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة
					هل قانون السوق يوفر عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه في الرقابة علي الشركات
المحور الثالث: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين					
					تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة
					يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي
					المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية

					لكل فئة من فئات حملة الأسهم	
					يحق للمساهمين الحصول علي معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم	-4
					يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة	-5
					يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية	-6
					يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة.	-7
					تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين	-8
					يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود	-9
					تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين	-10
					تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين	-11
					يحق للمساهمين الحصول علي معلومات قبل شراء الأسهم لكافة فئات الأسهم	-12
المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة						
					يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لإحكام القانون	-1
					يتم العمل علي تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	-2
					يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	-3
					يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	-4

					5- يتم تصميم هيكل فعال كفاء للحماية من الإعسار المالي للشركات
					6- يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلي الشركات
					7- وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة
المحور الخامس: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح					
					1- يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء
					2- يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم
					3- هل يؤدي الإفصاح إلي اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ علي حقوق المساهمين
					4- يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم
					5- يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.
					6- تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة
					7- يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة
					8- يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلي الإفصاحات الإجبارية
					9- يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته
المحور السادس: توفر مقومات مسئوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة					
					1- يراعي مجلس الإدارة المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين وبطريقة عادلة
					2- يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص علي مصالح الأطراف ذات المصلحة
					3- يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين

					علي أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة المساهمين بطريقة عادلة
					يعمل المجلس ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة
					يعمل مجلس الإدارة علي تحقيق القدر اللازم للمساعدة والمتابعة من خلال نظام فعال
					يقوم المجلس باختيار متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة
					يتم التحديد الدقيق للإفصاح عن الهدف والتشغيل وإجراءات العمل الخاصة ورسم هيكل لمجلس الإدارة
					يقوم المجلس بالإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الاتصال
					يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

المجموعة الثالثة: المحددات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
1-	عدم وضوح القوانين واللوائح لدي الشركات المدرجة في السوق المالي					
2-	سيطرة ملكية الأفراد علي إدارة الشركات القطاع الخاص					
3-	غياب دور المؤسسات غير الحكومية في متابعه ضمان التزام أعضائها مهنياً وأخلاقياً					
4-	عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها في الرقابة علي الشركات المدرجة					
5-	ضعف الوعي الاستثماري لدي الأفراد					
6-	ضعف مهنة المراجعة الخارجية مما يؤثر علي أداء الشركات المدرجة في السوق					
7-	ضعف الهياكل الإدارية وتحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل الشركة					
8-	يوجد توزيع غير عادل في المسؤوليات					

					والاختصاصات في إدارة الشركات	
					لا يتم وضع ضوابط لعملية الإفصاح بغرض عدم وضوح الأمور بالنسبة للمستثمرين	9-
					عدم كفاءة دور الهيئة العامة للمساهمين	10-
					عدم وجود قانون واضح لسوق رأس المال خاص بالحوكمة	11-
					قلة الخبرة للمساهمين ومعرفتهم بقواعد الحوكمة	12-
					لا يهتم المساهمون بالإفصاح عن التكاليف التي تتحملها الشركة	13-
					لا يتوفر الإفصاح حول الشركة في تقييم المخاطر التي تحيط بها	14-
					لا يهتم المساهمون بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركة	15-
					لا توفر إدارة الشركة المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين	16-
					عدم تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم يحد من القدرة علي تطبيق الحوكمة.	17-
					لا توفر التقارير المالية للشركات الثقة والموضوعية للمستثمرين	18-
					ضعف الإجراءات الرقابية علي أداء السوق يؤثر علي قرارات المستثمرين	20-

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

رقم	الاسم	التخصص
1.	ا.د سالم عبد الله حلس	محاسبة
2.	ا.د يوسف محمود جربوع	محاسبة
3.	د. حمدي زعرب	محاسبة
4.	د. عصام البحيصي	محاسبة
5.	د. نافذ بركات	إحصاء
6.	د. اسكندر نشوان	محاسبة
7.	د. نضال عبد الله	محاسبة
8.	د. حسام الزعلان	إحصاء